

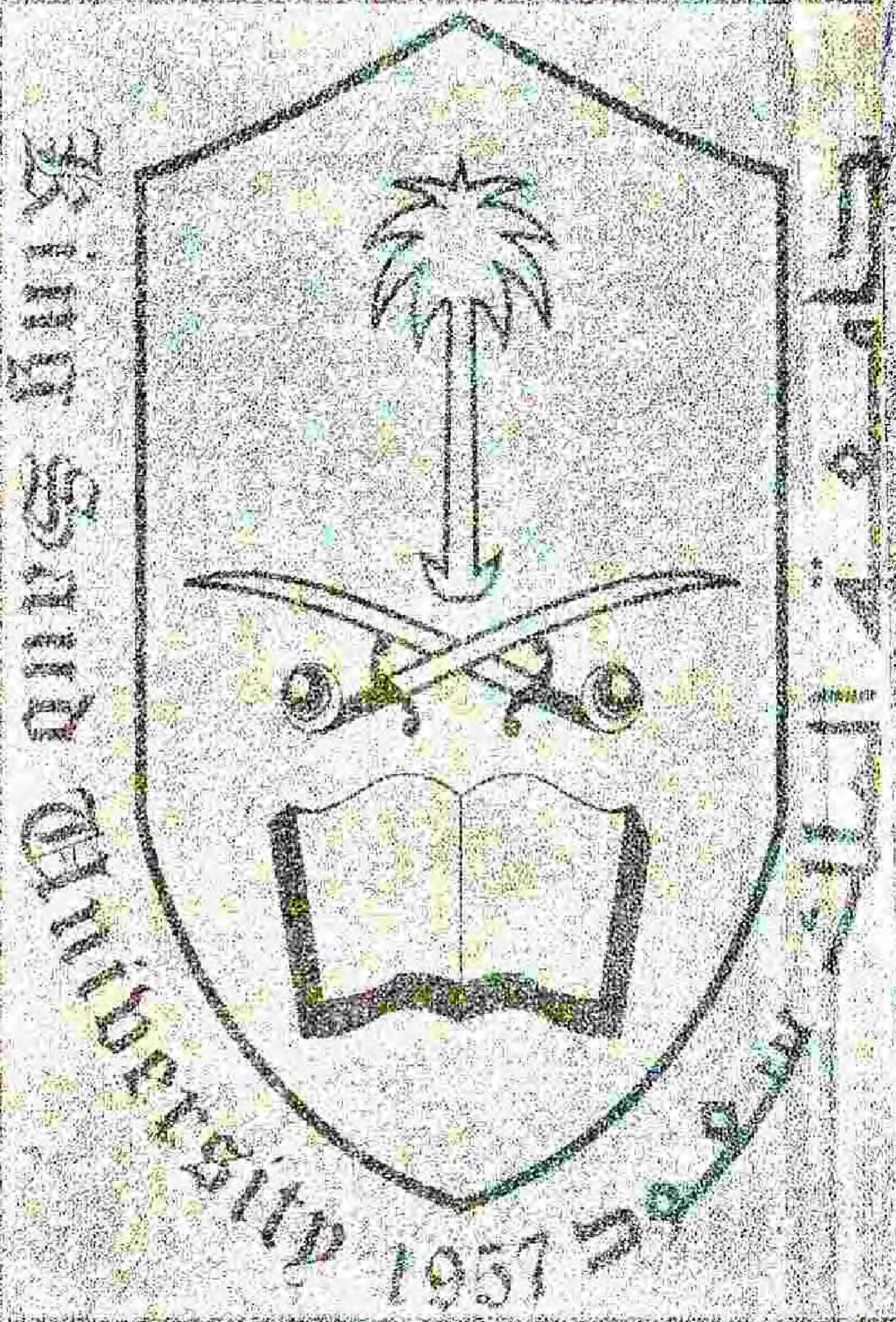
١٤٢٠

مخمة الطلاب

يوسف

الحسين





Copyright © King Saud University



٧١٧

ت ٥ م

تحفة الطلاب نظم الملا، أبي بكر بن محمد -  
١٢٢٠ هـ كتب في الثمن الرابع عشر المئتين  
تقديره ١٠

١٨٩ ص ١١١ ٢٤ x ١٧ سم

١٤٣٠

نسخة جيدة حديثة، خطها نسخ حسن

معجم المؤلفين ٣ : ٧٥

أ - المذهب الحنفي، فقد المذاهب الإسلامية  
أ - المؤلف ب - تاريخ النسخ ج - منظومة  
تحفة الطلاب



٢١٥٢٢  
١٣٩٩/٢/١٩

مكتبة جامعة اليرموك - قسم المخطوطات

اسم الكتاب **سنة الطوب** الرقم **١٩٣٠**

اسم المؤلف **ابو بكر بن محمد الملا عسافي**

تاريخ النسخ

عدد الأوراق **٥٥** هيمن **١٧٤٤**

ملاحظات **نقطة ختم** **٢١٧**







بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي قد قضاها في الدين خير الخلق من اولي النهي  
احمدنا من بالاكرام بجمعة الايمان والاسلام  
ثم الصلاة والسلام الذي على النبي سيد الانام  
محمد المبعوث بالدلائل والله وصحبه الافاضل  
وبعد فالعام رفيع القيمة وهذه الاعلوان في المنزلة  
لا سيما الفقه فان منه ما لا يغني لكل شخص عنه  
وهذه ارجوزة فيه على مذهب من قد حار فضلا ولا  
اي حنيفة الامام الكمال ضمنها جواهر المسائل  
ملخصا لما تم الباعث متجبا لما عليه الفتوى  
ختصرا انظم السراج الفاضل نجل علي ابن موسى المال

حذوق

حفظت منه ما يكون نادرا واكثر الخلاف والمكررا  
لما رايت من قصور الهمم عن فكر ما يورث السامع  
وبما غيرت بعض اللفظ بما هو الاحسن عند الجند  
اوردت فليثنا ثامنا ملا مهمة عن فكرها قد غفلا  
سميتها بتخفة الطلاب والرشيدينا الى الصواب  
اسأل الله التوفيق للاخلاص فيما مع العزمة والخلاص

### كتاب الطهارة

وكي الوضوء غسل وجهه ولبيته ومسح راسه مع غسل القدين  
والكعب والرفق ايضا والوضوء ومسح راسه منه يفرض  
والسفن ابته انه بالبسملة وغسله الكفين والنية له



كذا السؤال مع غسل للضم والآنف والمسح لرأسه ثم  
 مع اذنيه مرة بمائه والغسل بالتشيت فافطانه  
 وكذلك ترتيبه مع الولا وذلك لكل عضو غسلا  
 وسن في الحية والاصابع تخليهن لاتباع الشارع  
 ويستحب البدن باليمن في اعضائه ومسح جوفه  
 ويكره التقير والاسراف فيه فنادى على الثلاث يفتيه  
 كذا استعانة كلام الناس أما الدعاء فانه من بلوى  
 وينقض الوضوء ما قد خرجا من السبيلين سوى ما اختلفا  
 وكل قيع أو دم منه جرى في موضع ليس أن يطهره  
 والقبي ملا الفم ذافي المظم والماء والمرق لا في البلغم  
 والنوم لا في هيئة التملين والسكر والافتام مع الجنون

أو فقهة البالغ في الصلاة ذات الركوع حالة اليقظات  
 فصل في الغسل  
 أركانه التشيق والتضمين وغسل باقي جسده يفترض  
 وسن أن يغسل أولي يده وفرجه مع نجس أن وجده  
 ثم الوضوء ثم فيض الماء مثل شاحمة الاعضاء  
 وما على المرأة تنقض صفها إلى بلوغ الماء أصل شعرها  
 ويلزم الغسل من الامناء عن شهوة اليقظة والكراء  
 وفيه الكثرة في سبيل حي على الفاعل والمفعول  
 ودم حيض ونفاس انقطع لا باحلام دون انزال وقع  
 وسن للجمعة والعيد وفي أحلامه مع عرفات الموقف



باب المياه

ويرفع الاحداث ماء المطر  
والبر والعين وماء البحر  
الذي استعمل في الطهارة  
من حدث اوعية لقربه  
ولاماء غيره قد غلبه  
من جامدا ومائع كالاشربة  
ولاماء قاهر من شجر  
او تمر بنفسه في الاطهر  
وان تقع نجاسة في الجاري  
ولم تبين فالطهر باق جاري  
ومثل الوقوع في كثير  
كالعشر في العشر على التيمم  
أما الوقوع في القليل الرائد  
ينجس مطلقا لا تردد  
وموت ما لادم فيه يجري  
في الماء غير سالب للطهر  
كذلك ما يعيش فيه لوهك  
كضفدع و سرطان وسمك

فصل في البر

وتنزع

وتنزع البر بموت آدمي  
او بموت شاة او قليل من دم  
او بانتفاح الدموي ولو صغر  
ولا يضر الروث الا ان كثر  
عشرين دلو او ثلاثين انزعا  
بموت خوفاء يذا الحكن  
وفيها الدجاج اربعونا  
من الدلائل شاء او ستونا  
والبر ان كانت معينا تزحوا  
مقدما ما فيها من المانفعا  
والفايق قبل الانتفاح ان بدا  
في البر فالماء ليوم فسد  
وان يكن مستغنا فقد فسد  
من ثلاثة مضت من العدد  
فليقف من صلي من الاحداث  
ايضا ومن طهر منها خبثا  
عند اهلها منا وصاحياه  
لا عود قبل العلم او جبه

فصل في السور

وعرق لكل حي معتبر بسورة الاحمار للآثر

شجرة نخلة  
الصفحة هكذا  
وعن قولنا  
عشر من الدلائل  
او ثلاثون ثم اصلها  
الاصح في هذا

ما جاء في الاصل  
من البر ففهم نفع

1957

S



فالظاهر الظهور سور الأذى وسور ما كره اللحم فأعلم  
وسور سكان البيوت يكره كنارة وحيّة وهرة  
وكالدجاجان المسيجات كذا سبع الطير كالبراة  
وسور كذب مع خفيين خمس كذا سبع البر كالنّيب فس  
والبخل والعمارة سورهما شك من استعمله يتقيا

### باب التيمم

يجوز للعجز عن استعمال ما كبره ميلا وخوف ظما  
أو مرض أو خيفة الأعداء أو عدم الآلة لا يستقل  
بظاهر الأرض بضربتين مستويا للوجه واليدين  
لكنما النية فيه يجب ويكفي بالضربتين الجنب

ونقشه بالناس أفضان للوضوء وقار والماء لديه تعرض  
ولم يجز لخوف فوف وقت بل فوف بعد وصلاة ميت  
وجاز بالفرد من التيمم صلاة نفل وفروض فأعلم  
تأخير رجلي المصلي للوقت وطلب معار غلوة يجب  
أن يكون فربه كذا شراه بثمن الثقل لمن حواه

### باب المسح على الخفين

يصح للمقيم والمسافر من حدث الأصغر دون الأكبر  
يوم أو ليلة لأرباب المحضر ويمسح الثلاث أصحاب السفر  
لكن عقيب الحدث ابتداءها ومثل تلك الساعة انتهاؤها  
وشرطه أن كان مشى فيها والستر للرجلين مع كعيهما



والفرض مسح ظاهر الخفين  
 وان يكن في الخنق قاسع  
 قدر ثلاث اصابع ثلاث  
 قدر اصابع ثلاث يمسح  
 من اصغر الرجل وينتفضض  
 ينتفضضه وينزع خف يعرض  
 مع انتضاء مدة والحافض  
 لو قبل مدة ليس افر  
 يتمها ثلاثة في سركته  
 والعكس فيه يومئذ ليلة  
 والمسح كالغسل على الجيرة  
 بالانوقت وطهر شدت  
 ولا يضره سقوط حصلا  
 من غير روي ويدر بللا

### باب الحيض

اكثره عشر ثلاث الاقل  
 ونقصه ذار زيد ذلك قبل  
 لانه استحاضة والصنوه  
 في وقتها حيض كذا كالدرة  
 فان تعدى الدم فوق العشر  
 كمادة الطهر وحيض تجري

ومن تكن ليست بهذا عادته  
 ولا يجوز وطئها اذا انتطح  
 وان يكن لعشر انقطاع  
 واربعون اكثر النفاس  
 والدم ان جاوز اربعين  
 بين الدمين الطهر ولو تخللا  
 في الوقت حيض ونفاس فاعقلا  
 ثم اقل الطهر نصف شهر  
 وليس في اكثره من حصر  
 الا اذا احتج لنقصه العاده  
 فالطهر شهران بلا زياده  
 وبالحيض والنفاس يحرم  
 قولان ذروا وطواقا واعلم  
 كذا الصلاة والصيام واللقا  
 لا الصلاة بل لصوم فرضا  
 دغول مسجد ومس آية  
 ومثاها يحرم من تلاوة



اصول عباد الله  
في رتبة حكمنا  
في رتبة حكمنا  
في رتبة حكمنا

وما ذكرنا بحايبة حرام	في رجماع روجه مع الصيام
والحدث الاصغر يمنع الطواف	مع الصلاة المني الانحلاف
دم استخاضة كذا	لا يمنع الصلاة والصيام
والستحاضات واصل العذر	في كل وقت جدد الطهر
والعذبة استمر وقتا ووجد	في كل وقت بعضه فادق
وقتا تماما عام	انقضائه ارضاء وابتداء ارضاء

باب الانحاس

تطهر بالماء والمستعمل	وكل مانع قوي العمل
والدلك تطهر الخف في البري	والفرك لليابس من مقي
والسج للسير والتمارة	واللبس للأرض لدى الصلاة
وليس يعني فرق قد الدم	من نجس مغلظ مثل الدم

ودون

شوق قال  
يقول في قوله  
قدرا في قوله  
بدره في قوله

ودون ربع التوب من مخفف	كبول ما يؤكل عنه قد
وطهر ما يست له عين تری	بغالبين بتلات قدرا
اما زوال الدين فهو طهر	واتر يعسر لا يضر
والدين طهر أهب المينان	كذلك المذبح بالدكا
الا لادى فللكرامة	أرجله خنزير والنجاسة
والشعر والعظم من الأنسا	ثم من المسنة طاهران
ليس الاستجار بالاحجار	والافضل الانتاء بالانار



شعبان روم اول  
ويظهر الذنوب بالذكا

لونا الشعر العظم  
بقطعه زمان  
نفسه رطبة بده

شعبان روم  
يقول في قوله  
قدرا في قوله  
بدره في قوله

وفسله بالماء منها افضل	والجمع بين الكل فيه اكل
وان علق نجاسة مخرجها	فان فرض الغسل قد توجه
يكره الاستجار بالسرجين	والعظم والطعام واليمين
ويكره الاستقبال للقبلة	وعكسه عند قضاء الحاجة

OP



كذا تجاه الشمس والقمر أو بطريق أو كعت من

### كتاب الصلاة

يدخل وقت الفجر من بياضه إلى طلوع الشمس في أثنائه

ووقت ظهر من زوالها إلى صيرورة الظل شيء مثلا

وأخير مثلا ظل ذلك القدر ثم به يدخل وقت العصر

إلى الغروب وهو وقت المغرب يبقى مع الحمرة ما لم تغرب

وبعد وقت العشاء والوتر يبقى إلى انقلاق ضوء الفجر

وينبغي إسفاره بالفجر كذلك أبرد بظهر الفجر

للعصر تأخير قيل الضيق الإلغيم فهو فيه يكره

والحكم في الضأخا والمغرب العكس ليدن قادر

ذوالوتر في أخرييل يوتر ومن يحاف النوم بالفجر

### فصل

في شروق أو غروب أو شوي صلي صوي عصره فاره غوي

والنفل بعد العصر أيضا يمنع كذلك بعد الصبح حتى يرتفع

لكن في هذين ليس يمنع صلاحيات أو فطره ويشرع

وليس من بعد طلوع الفجر نقل سوى سنة للأمر

وهكذا قبل صلاة المغرب كراهية النفل ووقت الخطب

### باب الأذان

ليس للأروض في الجماعة في وقتها أيضا مع الإقامة

وانظروا كلفه سريان سري التي تريد على الأذان

ملتقنا بوجهه ادجيلا وأن يكون ظاهرا مستقبلا



وأن تفتك صلواتك بحملة أقم وأن حين تقضى الأولى

كذلك في الباقي من قدرته ويكتفي من شأب الأقامة

يكره ترك الصلوات السفر لا يصل قاض في الحضر

باب شروط الصلاة

شروطها طهارة الأبدان من نجس والثوب والكان

وسقورة وقصد قبلة ونية لها مع التخرجة

وغيرة الحرة جسمها الأعم سوى المحيا والأكف والقائم

وغيرة الذكور تحت السرة وتنتهي إلى انتهاء الوكبة

وغيرة الأماء كالذكور وفي دن بالظنون والظهور

وفاقد ما يزيل الجسا صلواته إعادة فاقبسا

وعادى

وعادى الثوب يصلى عاريا والأفضل القعود فيها رزينا

لا يفصل النية عن تحرجه بفعل طيبك من فريضة

والمقدري خلف أمرى ملو به ينوي صلاة الوقت والتابعه

وقبل الخائف من الجملة والعاجز المريض نحو القدره

وليجتهد عند اشتباه قبلته أذ ليس من يسئله بحضرة

وبعد لو بان الخطا لا يثق أما المصلى فليدرو يفي

أن مشغرون جهات جهلوا حال الاما كجازما قد فعلوا

فصل في أركانها

وركنها القيام مع قراءة في ركعة فوض بقدر آية

ثم الركوع بعد السجود وختمها بأخر القعود



لو به لالتكبير بالتعظيم  
اجزاء كسائر التعظيم

لا بالدعاء في افتتاح الصلاة  
كقولهم اللهم فافتحوا

ولو تلا بالفتحة أو افتتح  
مع عجزه حاز كما إذا سعى

### فصل في واجباتها

واجبها قراءة الفاتحة في أولي الفرض وضمة سورة

وهكذا أحكم جميع الترتيب والفضل حكمه كوتر مجرى

رعاية الترتيب في المأثور تشهد في أول والآخر

تعديله الأركان مع لفظ السلام فنون وتروكذ اجهر الامام

والسر الامام والكفر تكبيرة في العيد للرواية

والفتوى خلف الامام في حال قراءة كما قد استقرأ

رفع اليدين من في الحرية  
فمن شدة والوضع تحت السرة

كذا التنازع للفقاري  
بسم الله التامين بالاسرار

تكبيرة نحو الركوع ينشر  
كفيه فوق ركبتيه فانتعروا

وبسمله الظهر اذ يركع  
لا يخفض الرأس ولا يفتح

تسبيحة الرب العظيم اذ في  
كحاله الثلاث فيما سنا

تسميته بالرفع مع تحميده  
بعد استوائه لدى انفراده

وقد كفى التسميع من تقديما  
من غير تحميد خلافا لهما

ويكتفى المأموم بالتحميد  
وبجده التلبير للسجود

يظهر في حالته ضبعيه  
بما في البطن عن مخذلية

اصابع الرجل بما يستقبل  
مجا فيه ثلاثا اكمل



سجوداً يتبعها خفض اليق	ويطعن بها بالخذين تلصق
تكبيراً للرفع من سجود	ويطمئن حالة القعود
يفترش الرجل اليسار الرجل	في كل فعدة فهذا افضل
وينصب اليمنى مع استقباله	بالاغلاق فهو من كماله
وتجلس المرأة بالتورك	على جميع اليثيها تنكي
ويشهد باسط الاصابع	من فوق فخذه كفعل الشاع
وسنة قراءة الفاتحة	في آخر على النبي محمد
وسنة قراءة الفاتحة	في آخر في فريضة لا السورة
كذا الصلاة آخر التشهد	في آخر على النبي محمد
ثم الاربعان غير مشبه الايام	ملتقيا معنى ويسرى بالسلام
ينوي به الرجال والنساء	والحافظين لا يرى احصاء

من قال: ما بين اليثيها تنكي  
 في سجود أو في الركوع مع الإلتفات  
 إلى أن اليثيها تنكي  
 على جميع اليثيها تنكي

من قال: ما بين اليثيها تنكي  
 في سجود أو في الركوع مع الإلتفات  
 إلى أن اليثيها تنكي

والمشدي

والمقتدى ينوي الامام ايما	كان بيني او بيني وبينها
فصل	
اداءها للموضع السجود	ينظر في القيام لا القعود
بل فيه للجرو في الركوع	لظاهر الاقدام للخفض
وفي السجود الانص والكشف	في حالة السلام مرتين
ترتيبه اخراجه كفيه	في حالة التكبير من كفيه
وكظمه ودفعه لسعلة	إشارة التهليل في الشاة
ثم اجتماع الناس للصلاة	من سنن الدين الزكيات
والاعمام الاحق بالامام	ثم يليه أجود القراءة
وبعد الاورع ثم الأكبر	فان يساووا في الصفات خيرا
امامة الفاسق نكرو والدعي	والجحد والهادي مع المنبتع
وان طعن صلاة الامام	أكثر من مستونها يلام

957



من أم شخصين معا تقدموا وموضع الفرد اليمين فاعلموا  
ولا يجوز للرجال الاقتداء بامرأة ولا صبي ابدا  
وهكذا القاعد غير قاري والمكشي لا يقتدي بعاري  
وعادم القدر يذى العذر كالدوم والبول مع استمرار  
لكن يصلي قاعدا بقاء ثم وعادم الماء بغير عادم  
وما سح الحف يخاسلنا لا الرجل الموي ساجدينا  
ذو النعل لا يؤمر ذا النعل كان على العكس يجوز طين  
وعندما يختلف الفرضان ليس لشخص أن يؤمر بالثاني  
والمقتدي يعيد بعده فسادها الحادث من امامه  
ثم الطريق مانع للاقتداء والنهر والخللاصين غدا  
وحائل يشبه العلم به حال الامام مانع فائنه

باب الحديث في الصلاة  
ولم يصر في الصلاة من حدث عليه في اثنا عشر حديث  
مطهر ابني علي ما صلى مستخلفا ان هو كان اصلا  
ومن يظن حدثا فانصرفا وفارق المسجد فليست اتقا  
ان بان ان لا يقضى اما ان علم قبل الخروج فهو يتي ويتم  
وليتوضأ للسلام من حدث به لذي تسليمه سبق حدث  
وعنده اذ ذاك الكلام وفعل غير حسن تمام  
لوقاد في ركوعه او سجده يعيد ذاك الركوع عند عودته  
من ام شخصان فانتق اذ عرفا صار وان لم ينو مستخلفا

باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها

أكل وشرب والدعا شبه الكلام يفسد والتشبهت مع رد السلام



جوابه للغير بالتمايل والعمل الكثير مع تحويل  
 أصدره عن صلاة مع السلام للقطع والفتح على غير الامام  
 شروعه في غير ما صلاه وزلة ان غيرت معناه  
 انينه تأوه كذا اليك بصوته مع وجع اذا الشكا  
 وان يكن ذاتي شعاع مختصر لذكر جنة ونار لم يضر  
 وما مر وراى بقاطع وينبغي الدرويش الشارع  
 "فصل" وكفه لشويه وسدله  
 والعمل القليل فيها يكره  
 مختصر في قحة الاصابع وعقصة الشعر مع تزيج  
 والاعتجار والتطلي والجن كذا في حال دفاعه الخيش  
 تعريض عينيه مع الشاربي وقلبه المحصى لغير سبب  
 كذا افتراشه لدى سجدة ذراعه الاقواء في جلسته

وروده السلام بالاشارة مع الصلاة في ثياب البذلة  
 لما صلاته يقرب صورة اوجه انسان تجاه القبلة  
 «باب الوتر والنوافل»  
 العشر واجب ثلاث تجل من غير تسليم لمن بفضل  
 يقرأ فيها الحمد ثم السورة ودائما يقنت في الاخيرة  
 من قبل ان يركع مع تكبيره ولا تقنوت في سوى ثالثه  
 ياق به المؤتم فيه والامام ولا يؤتم في سوى شر الصيام  
 مأثور من يقنت فخر ايسكت اما الذي يعقوب فهو يقنت  
 "فصل" والسنن اثنتان قبل الفجر واربع قبل صلاة الظهر  
 وبعد هاتين وبعد المغرب كذا العشائنتان ايضا فاكث



وأربع قبل صلاة الجمعة وبعد ما كذا في تسليمه  
وأربع تنديب قبل العصر وأربع بعد صلاة الظهر  
كذا العشاء بعد وقتها والست بعد مغرب تنديب له  
والنفل بالنهار فيه الاكمل ربيع والمشي بليل افضل  
وكل من يشرع نفلا يقصد به يلزمه قضاءؤه اذ يقصد به  
وجاز في النفل صلاة القاعد من غير عذر للقيام الزائد  
وجاز للشارع بالقيام قعوده فيه لدى الامام  
وخارج المصرفة التنفل يومى على الركب حين يقبل  
" فصل " ثم يسن النفل في شهر الصيام عشرين ركعة بها خلف الامام  
ثم تراجم وفي ترويحته تسليمان فاصلا بجلسته  
فراش ترويحتها لقدها وبعد ذابختها بوثرها

" باجمالك الفريضة "

لو شرع الامام من بعد الاداء تركعة ماضيا فافترى واقلدي  
ان كان في فرض رباعى وفي سواه يقطع والامام يقتضى  
وبعد نافلة ثلاثا يكمل ثم مع القوم ينفل يدخل  
ان كان في العشاء او في الظهر لا ان يكن بعد صلاة العصر  
وداخل المسجد من بعد الداء يكون ان يخرج من قبل الاداء  
ولترك السنة مهما تفرغ امامه في الفرض بل له اتباع  
الا اذا رجب لترك ركعة من فحره فليشتغل بالسنة  
من ناله بعض الفرض بالجمع فما صلاة بالجمع وبالفضل سما  
لو رجع المأموم قبل الاصل صح اذا اشار في ذلك الفعل

التي هي من غير الاداء



« باب قضاء الفوات »

وليتض ماقدفاته أذكر  
قبل مائة وقته الذي حضر

وَأَنْ يَخِفَ فِي تِلْكَ الْأَوْقَاتِ وَوَجِبَ تَرْتِيبُ دُونَ ذَلِكَ

لَكِنْ يَضِيقُ الزَّمَانُ وَالنَّسِيَانُ  
يَسْرُوعُ كَالسَّابِقِ بِلَانْقِصَانٍ

في عصره عند اتساع العصر

كذلك الذي التفت إلى ذكر وتره في فخره لفساد في فخره

« باب السهو »

« باب سجد السهو »

فم سجود السهو للانسان يلزم فيه الزائد والقصص

بِقَوْلِهِ مِنْ بَعْدِهَا يَسْلَمُ

خایان دینک و اقبالها

ان سهي الامام يسجد وعلى ما سوره السجود والعنق فلا

ومن نفسي تحوودها المقادما يعود عالم يسلم فانما

و يرجع القائم قبل السجده  
لاخر منها ويسجد بعده

ويحل القرض سجوده الخامس وعاد فلا فليض مناصبه

ومن يقم بعده فاني قدده

وَأَنْ يَقِيدَ خُمُسَهُ بِسُجُودِهِ يَضُمُ الْآخَرَ مَكْمُولًا السُّجُودَ

والفرض قد تم ذكره  
نفلي والنسيان سبحانه

ومن صهي في شفع نفل ربحا لم بين شفعا ثانيا الى قصه

لوصام الساهي أفعط الطبع يسجد للسبح ولحق الشرع

لو غير مقدار الشكر شك في  
أعد أدماء صلاه فليست أنف

وَيَسْبِقُ الْمُتَّخِذِينَ الْإِثْمَ أَنْ كَانَ الْأَوَّلُ يُبْغِي

تسليمه بغيره



## باب صلاة الریفی

أن تجز الریفی صلی قاعداً أن استطاع ركعاً وساجداً  
أو سجداً أو لم يستطع ما قلنا سجوده من الركوع أدنى  
ثم متى تجز عن جلوسه أو ما في استقلاله برأسه  
ثم إذا أعيان الأيماء أخرها بنية القضاء  
وأن يكن على القيام يقدر وعن ركوع وسجود يقصر  
فالأفضل الصلاة بالمقصود يوعي بالركوع والسجود  
وشارع الصلاة بالقيام يبي بما يقدر للاتمام  
ثم مضى الملك أن كان يقدر لغيره فرضه فافسد  
ولم يجزأه لغيره عنده والأفضل القيام عند الضرر  
وفات الأيماء يقضى إن فرط خمس فمادون وإن زاد سقط

باب

## باب سجود التلاوة

يجب على التالي وكل سامع سجود عشرة من الواضح  
مع أربع أيضاً ومن جملتها سابقة الحج وصلاة غيرها  
ومن يكن رأيه في مجلس فسجده تكفيه فأخطأ وقس  
لو سمع الإمام ثم أحرم ما بعد سجوده لها أن يلزمها  
وأن يكن قبل السجود دخلاً يسجد مع أمامة فيما تلا  
أو جده يسجد إن لم يدخل مع الإمام في الصلاة فاعتل  
وليس يقضى سجدة قد لفت وسط الصلاة بعد ما نوت  
وليأت بالتبديل عند سجده ورأسه يرفع مع تكبيره  
من غير إحرام ولا رفع يد ولا سلام ولا تشهد  
باب صلاة السافر



السفر المحيل للأحكام	تقدر بالثلاثة الأيام
فإن نواه راحل من موضع	إقامة ينقص فرض الأربع
فإن أتم أربعاً وقد قعد	في ركعتين فرضه قد انقصد
وما بقي نعل وأن لم يتصد	ويبطل الفرض إذا لم يتعد
ولم ينزل مسافراً أو يضرباً	مقام خمس عشرة أو أكثر
ولم يتم عسكر وأن ثرواً	إقامة في أرض حرب وثرواً
لكن يصلي أربعاً إذا القعد	مسافر خلف مقيم في الأمان
وإن يؤم الحاضر المسافر	بعد سلامه يتم الحاضر
ومن أتى مسكنه وما نرى	إقامه أتم فهو قد شوى
لكنه ينقص إن وافاه	بعد اتخاذه وطن سواه
وليتقص ما قد فاتته حال السفر	من الصلاة ركعتين في الحضر

وكل فرض فاته في الحضر	يتقصها الأربع حال السفر
ويستوي المطيع للجبار	ومن عصى في رخص السفر
« باب الصلاة في الكعبة »	
فرض الصلاة جائز والنفل	فيها وبالجميع جاز النقل
ولم يجز ذلك من جعلاً	ظهر إلى وجه الإمام فاعتقلاً
والجمع أن صلوات الإمام	تخلقوا بالسجدة المحرام
« باب صلاة الجمعة »	
وشروطها المصروما التحريم	من الفتا لا في القراءة فائتبه
والوقت الظهر وخطبتان	من قبلها فيه مع السلطان
والأذن للناس مع الجماعة	أقلها الإمام مع ثلاثة
والشرط لا فتراضها الذكوة	والصحة الإقامة الحريه



وأني صعدا ذوو الأعداء  
 تقع عن الظهر لدى الأجرار  
 ويكره اجتماع أهل العند  
 للظهر يوم جمعة في العصر  
 ومدر ك الإمام في صلاتها  
 ينبغي على ذاجمة في وقتها  
 وتكره الصلاة والكلام  
 في وقتها إذ يخرج الإمام  
 ويحظر البيع إلاذان الأول  
 والسعي واجب به إذ يحصل

### « باب صلاة العيدين »

والعيد ركعتان مثل الجنب  
 بشرطها السابق غير الخطبة  
 ووقتها من ارتفاع الشمس  
 إلى زوالها بغير لبس  
 وليأت بالتكبير للزوائد  
 ويستحب عندها رفع اليد  
 تكبيرة الأحرار منق الأول  
 ثم ثلاث بعدها محلها  
 ويقرأ الحمد بها وسورة  
 وبعد فابرك بالتكبيرة

ثم تلا أول أخرى وشرع  
 تكبيرا ثلاثا ثم ركع  
 والخطبتان سنتان بعدها  
 وتكره الصلاة نفل قبلها  
 وينبغي تقديمه للأكل  
 في الفطر والسواك ثم الغسل  
 والطيب مع لبس ثياب القدح  
 أجملها ثم يؤدي الفطر  
 ثم يروح سائرا يكبر  
 سرا وقال في الذهاب يجهر  
 وماضي في حكم عيد الفطر  
 يشرع فعله نهار الفطر  
 لكنه للأكل فيها أخرا  
 بعد صلاتها وجهرا كبيرا

### « فصل في تكبير التشريق »

تكبيره خلف الفروض قدح  
 واحدة وإن يزد فيستحب  
 أوله بعد صلاة الفجر  
 من تاسع إلى انقضاء العصر  
 من يوم أخر عنده أياها  
 فإربع التشريق في فتراها



## باب صلاة الكسوف

صلاتها شفع تشبه النفل ثم أمام الجمعة المصلى  
 ينلو طويلا فيها بخفيته واقفا بالجهر في وطيفته  
 وبعد هايد عو إلى انجلاء من غير خطبة سوى الدعاء  
 وان يكن امامهم لم يحضر صلوا فرادى كسوف القمر

## باب صلاة الاستسقاء

ليس في الاستسقاء جماعة تسن اما فرادى فعلها فهو حسن  
 وانما السنه ان يستغفرا فيه وان يدعوا طويلا مكثرا  
 واقفا فيه بركتين مع الامام وهي كالعدين  
 يقرأ فيها جاهرا او خطب ثم يدعوا والرد ان يقلب  
 والقوم لا يتلبون للردا ويمنع الذي منها ابدأ

## باب صلاة الخوف

والخوف مها كان في الصنين خلى الامام الناس فرقتين  
 ففرقة يؤمهم بر كعة وبعد ها تضي لتلك الجهة  
 ثم يصلى ركعة بالآخرى ويذهبون للعدو وطرا  
 وليشهد وليسلم دونهم ثم الى العدو ويذهبون هم

وصلت الاولى فرادى سابق لا يقرؤون كصلاة اللاحق  
 وجاءت الاخرى وصلت ركعة يتلون فيها قاتنين سرعه  
 لكن في المغرب تأتى الاولى خلف الامام ركعتين معله  
 وجائز صلاتهم وحداها عند اشتداد خوفهم ربانا

## باب الجنائز

يأتى لمن وبه يستقبل مختصر وعنده يمال



فإن قضى عدو له الحية ونحوها حينئذ عيبه  
يوضع للفعل على أريكته ويجعلون خرقه بعورته  
وسنة تزع الثياب والأرض وليترك التشيق والمضمض  
والماء بالاشنان أو بالسدر يغشى وصافى الماء ويكفى فادر  
وتغسل اللحية والرأس معا بالسدر والخطمي ثم أضجعا  
شقه اليسر حتى تغسلا أيمنه بالماء إلى أن ينزلا  
ثم على الأيمن أيضا يجمع ليغسل اليسر مثله فغوا  
ويجمع اليمن برفق بعدما أقعد والخارج فاغسله بما  
ولا يعاد الغسل بل ينشف وبعده في كفى يلفف  
وخطوا اللحية والرأس الذي ويوضع الكافور في المساجد  
وشعر الميت لا يصرح كذا كقص ظفر ولا يصاح



### « فصل في التكفين »

والسنة التكفين في ثلاثة ورع مع الأزار واللقافة  
ثم تزد خرقه للمرأة مع الخمار مكملا الخمسة  
وكفن الكفاية الثوبان له مع الخمار للنسوان  
وتجر الألفان وترا قبل أن يدرج فيها ويصلون أذن

### « فصل في الصلاة على الميت »

سلطانهم أحق بالامامة ثم امام الحي في المحلة  
وبعده الولي فالوقد صلى سواه ثم عاد خلف الأولى  
ثم على القبر يصلى أن دفن بلا صلاة قبل فسخ فاستين  
وصورة الصلاة أن يكبر وبعد يثنى على الميت والولي  
وبعد ذلك البر ولي يصلى على النبي الصلطي الأجل



ثم ليدعوا الله في الثالث وبعد سلم في الرابع  
لا يتبع الامام بها كبرا حسان الخمار أن ينظر  
وليقيم الامام اذ يصلي هذا صدر امرأة أو فحل  
من استعمل بعد رضع صلب عليه ادسي بعد الغسل  
« فصل في حمل الجنابة »  
ويأخذ السيف كل عازم في حمله بأربع القوائم  
يمشون بالاسراع من الجنب ويغني الحمل لكل جانب  
« فصل في الدفن »

والحفرة والحد صنيع الله وليدخلوه من الاربعة  
يقول من يليه بسم الله ثم على حدة رسول الله  
ثم يركب وجهه للقبلة وكل عمدة فليبادر حدة

ثم يسوي اللبن لكن يستتر على النساء ولا الرجال طشورا  
ثم يمال التراب لكن يصلح في القبر تسنيم ولا سطح  
« باب الشهيد »

هو الذي يقتل ذى الكفر فلا أو بان فيه اثر بالمعترك  
أو بأشد القتل له البغاة أو ظالم ولم تجب ديات  
وحكمه التكفين في ثيابه من غير تغسيل له فائتبه  
والقرو والصلاح عنه يدفع ثم سلا على تشريع  
ومن بعد أو قصاص قتلا حملى عليه بعد ما قد غللا

وقال مع الطريق والبغاة زجر الهم لا تشيع الصلاة  
« كتاب الزكاة »  
تأمر حراما مكفرا له نصاب أن تحوله وفي  
يفضل عن دين له ومسكن وعن مناع كشياب البدن



وليقرن الدين بالاداء او عمل ما يفرض في الاشياء

« طلب صدقة الغنائم منها فصل في الابل »

في كل خمس تلتزم الشاة الى خمس وعشرين ففيها اجلا

بنت مخاض وضوا الى انهاء ست ثلاثين ففي عدتها

بنت لبون ثم فرض الحقه ست واربعون مستحقه

وجذعة في احدى السنين وحقان في احدى السنين

الى انهاء عشرين بعد المائة وبعده استؤنف في الفريضة

ففي استها خمس واربعين بنت مخاض زرد وفي حمسينا

ومائة ثلاث حقان دف وان ترد في الحساب استؤنف

« فصل في البقر »

ثم ثلاثون بها تبعة واربعون توجب الشريعة

فيها مسنة وربيع العشر زيد الى الستين عند الصد

وفرض

وفرض ستين تبيعتان ثم يعود الفرض بالحسينان

« فصل في الغنم »

شاة في الاربعين ثم في المية واحد العشرين معها ثمانية

والماثان حيث نزلت واحدة فيها ثلاث من شيا واربع

ولربع المئين فيها اربع ثم لكل مائة شاة فحوا

والسوم ثم الحول يشركان في الكل والثني فذبيان

فصل

لاشيء في الحملان والصغار من نعم الامع الكبار

ولا علوف نصف عام طائل والخيل والخير مع عوامل

ومستفاد الجنس للجنس يضم ويجاز في ادائها دفع القيم

وهلك ما فيه الرقاة يحوي وذوالقن تعجيل يصح

باب ذكاة المال

نصابه عشرون مثقالا ذهب ومائتان من دراهم ذهب



في دين ربيع العشر والعرض	اليهما والحكم فيه بالقيم
وغالب الغش له حكم القرض	اذا يسأري للنصاب يفرض
والغش لا يجازي اذا غلب	والنهر والحلي فيها تجب
باب فيما يرعى على العاشر	
لو قال اديت او اتي غارم	او لم يحمل صدق حين يقسم
وصدق الذي فعل الهدي	وخص ذو الحرب بعام الولد
وي دفع المسلم ربح العشر	وضعه الذي وصل العشر
يدفعه الحربى ان لم نعلم	ما اخذوا ومثله ان نعلم
لا شيء في المبيع والمضايه	وكسب ما ذون رهين الرقه
من مرنا بالفاة وعشر	ومرنا بالعاول تني ما ذلر
باب الزكاز	

في معدن الفضة والحديد	في كل ارض خمس المروج
والكثر ان فيه سمان الكفر	كعدن في الخمس فيه بحري
وما تكون سمة الاسلام	فيه فكاللقة في الاحكام
وليس في فيروزج الجبال	خمس ولا العبد واللائي
باب العشر	
وفي القيل من بيان الارض	عشر لذي الحبر الامام الرضي
الاخشيش الخطب مع القصب	فعبده لافتر فيما قد وجب
فالا ولا يعشر الا الباقي	فقد بلغ خمسة الاوساق
وما سقي بالغرب او كالداليه	ففيه نصف العشر مثل المايه
في العسل العشر بارض العشر	يقط او يكثر عند الصدر
وكل ربيع فيه عشر يجب	فلا جبر والاتفاق ليس بحسب



ويضخ الفسحة في الخلاء ولو شرب المسامك فأنبت

لا تقي في عين من القير اذا كانت بارض العشر والنظا كذا

« باب المصروف »

مصروفه الفقير والمساكين والعامل المكاتب المديون

وفي سبيل الله غاز محصر وابن السبيل مثله لا الوبر

يعطى الزكي هؤلاء واذا اعطى نصف واحد يجوز

لا البناء مسجد أو كفن ولا شراء معتق بالثمن

وعبده وفرعه وأصله ولا الغني وعبده وطعمه

ولا نفق هاشم والمواشي لهم فهم صفة كل ال

لوطنه المصروف عند دفعه أجزاء الدفع لغير عبده

ويكره النقل لقطر آخر الا لقرني أو كثير الضر

تلتزم

« باب صفة الفطر »  
تلتزم كل مسلم حرا صاعا غير جوارح له فداء الفطر

عن نفسه وطعمه الفقير والعبد ذى الخدمة والتبذير

لا زوجة ثم زكاة الفطر تقديرها بمصنف صاع

أو صاع ثمروا ابتداء وقتها طلوع فجر فطرنا بلا انتها

وجاز أن قدمها أو أخرها ودفع طمرة لجمع فقرا

اقسامه فرض وقيل واجب <sup>كتاب الصوم</sup> والرابع المذكور ثم الواجب

كالنذر والمريض صيا الفطر والنفل ما سواه في الدهر

والواجب التشريق كالعبد والنفق تحريمها بغير مين

فالنذر أن عين مع أدله الشهر والنفل سوى النفل

يصح بالنية مطلقا الى وقت الفجر وما سواه فذلا

بل يشترط التيسر والتعين لنية تعيينها يدين

والاصل

تيزها



وان توارى على بائع لال	فالعدل مقبول على الهلال
للصوم اما الفطر فالعدلان	شرا والعدل ومرا تان
وان صف الجوع لهما	ومن رآه وحده صامها
ما يفسد الصوم وما لا يفسد	
الاكل والشرب وطى الناس	لا يفسد الصوم لكل الناس
كذلك من قد سدد هذا	او قبل المرأة او قد احتلم
او ظهر المرأة ثم انزل	او حلقه الذباب يومه
كذلك ذرع القي ان كان بلا	عمد وفي العمديض ان ملا
ومر به بيلة او لم يمس	يقضى ولا تكفي في ذالجنس
كذلك استعاظم مع احتفائه	وطهره للدهن في اذانه
او ابتلاع الحصى فيفطر	ويلزم القضاء ولا تكفر

وطى أحد الخرجين افسدا	ويلزم التكفير في تعمدا
كالاكل والشرب لما فيه الغدا	او التواعد اخطاه كذا
والحتم في كثارة الاقطار	كالحكم في كثارة الظهار
ولم تجب كثارة بالفطر	في غير شهر الصوم قطع افطار
يكره ذوق الشيء للحاجة	وقبله مع غير امن الشهوة
فصل في احوال الصائم	
ويطر الرضخ ان خاف اذا	صام غير يادة لقم او اذى
كذلك من سافر من الصوم	له اذا لم يخش بالصوم ضرر
لومات من سافر او من مرضا	قبل من وال عذره فلا قضاء
وان رمت بعد ذلك العذر	تليزم حصة ذاك القدر
يوصى بها عن كل يوم يطعم	كمنطرة وعن صلاة تلزم



وفي القضا لا يلزم التتابع	كان اتي اذا فيه يشترع
والشيخ والحبل كذا الظن	جاز لهم خوف الهلاك الظن
وليس يقضى شهر سواه	لجزء وغيره قضا
شارع نقل الصوم يقضه اذا	أفسد والصلاة فلا تنزل اذا
لو بلغ الصبي أو ذوالكفر	أسام في نهار هذا الشهر
فليس كما باقيه ولا قضا	فيه وصاما بعده لا يقضى
وليس يقضى صاحب الأغل	يوم الحدوث وقضى في الجاني
وكل من اغنى كل الشهر	عليه أن يقضى جميعا فادر
أما جزون الكل ما فيه قضى	ومن أفاق البعض يقضى ما مضى
وتسلك الخائف يوم تظهر	وهكذا أن قدم المسافر
ومثل يمسك من تسعرا	وظن ليلا ثم بان مسفرا

والاصل عليه يقضى جميعا فادر

فصل

« فصل »

نادر صوم العام بالتحقيق	ينظر في العيدين والشرطين
فمنه يقضى واليمين تلزم	كفارة اذا نواها فاعلموا
والنذر لا يختص بالمكان	كلا ولا الفقير والزمان
تغيره لشدة الضرورة	« باب الاعتكاف »
وكونه بمسجد الجماعة	وكونه بمسجد الجماعة
وحكمه الوجوب في من ذوره	وسننه في شهر صوم عشوه
وفي سواه مستحب للانام	هذا هو المنذر ويلزم الصيام
والهوى بالليل وبالنهاري	يفسد في النسيان والتذكاري
من نذر اعتكاف ايام لزم	لست اليالي معها كاعلم
ويلزم اعتكافا متابعا	له وان لم يشترط التتابع
لا يخرج العاكف لغير جمعه	أو حاجة الانسان أو ضرورة

والاصل لا يفرضه الزمان

957



وأطعمه والشرب والنام	يكون في المسجد لا يلام
وليس من بأس عليه في الشرا	والبيع من غير حضور المشتري
كتاب الحج	على مكلف صحيح حتر
الحج فرض مرة في العمر	أن وجد المركب والزاد على
أن وجد المركب والزاد على	مسكنه وحاجة قد فضلا
بشرط أن الطريق السهول	ومحرم لامرأة معتبر
وفرضه الاحرام وهو شرطه	ثم الوقوف مع طواف من كنه
واجبه الانشاء للاحرام من	ميقاته وفي الوقوف المحرمين
بعد غروب الشمس قبل الدفع	واجب ايضا وقوف جمع
في وقته والرمي للجمار	والذبح للبح مع اعتقاد
كذلك الترتيب بين الرمي	والحلق ثم ذبحه للهدى

في وقتها  
في وقتها  
في وقتها

وفعله

وفعله أطراف للأفاضه	في وقتها بالمشي مع طهاره
والسعي والبدؤ به من الصفا	والمشي فيه مثل ذلك طافعا
كذا أطراف للوداع واجب	وغيره سنة أو أدب
اشهر وشوال مع ذي القعدة	ثم يديه للخصم من ذي الحجة
وصفة العمرة سنة فما	تلتزم الاثن بها قد احرمها
وهو طواف ثم سعي بعد ان	يجوز من ميقاتها أي من
لكنها النعل لها مكروه	في تاسع وأربع تتلوه
أما المراقبة فذو الخليفة	للعد في التام حد المحفة
وذات عرق للعراق واليمن	يا تمام ويجد قرن فاعلمن
ومن يكن داخلها فالحل	ميقاته كذا ان يحمل
بكرة ميقاته للهرة	وحجته من حرم مكة

ورسل  
لكنها

957

COPY

ity



باب الأحرار  
ومن نوى الأحرار بالفسد بدأ  
ثم يصلي ركعتين فادعيا  
أحراره ثم يقول داعيا  
أني أريد الحج يا رباه  
فأقبل وحده يسره يا الله  
ثم يلي قائلا ليك  
ينوي به اللهم مع البكا  
وبعد ليك الشريك لك  
ليك أن الحمد والنعمة لك  
والملك لا شريك لك وأريد  
ثم إذا لم يصير محرما  
فليتنق النهي والمحرم  
مثل الفسوق والجحد والرفق  
والقتل لا يصيد يفعل أو يمت  
والطيب مع لبس قميص أو قبا  
واللبس للثخين أيضا فاكتم  
والستر للرأس وقام الظفر  
والستر للوجه وحلق الشعر  
ولبس ثوب الورس والزعفر  
الانظيف الغسل والعصفر

من نوى الأحرار بالفسد بدأ

لا بأس

لا بأس بالهيان واستغلال  
بجوهر والاعتساف  
وليكثرت تلبية الجهار  
خلف صلاة ثم بالاستحار  
وإذا فمدة بالسلام  
فليبدأ بالمسجد الحرام  
ثم إذا عاين كعبة العلاء  
قاباط مكبرا مهلا  
وهكذا يفعل عند الحجر  
مع رفعة الكفين كالأكبر  
مقبلا إلا إذا خلف الأذى  
وطاف سبعا للقدم آخذا  
عن اليمن نحو باب الكعبة  
مضطجعا يمشي في الثلاثة  
ويحتم الطواف باستسلام  
للحجر الأسود في التمام  
ثم يصلي ركعتين طوافه  
عند المقام قائما من خلفه  
ولم يجب هذا الطواف المحكي  
بل من المقام لا للمكي  
ثم رقه الصفا والبيت يرى  
مضيا مهلا مكبرا

من نوى الأحرار بالفسد بدأ

من نوى الأحرار بالفسد بدأ



ثم على الهيئة التي دعاها	وبين يديه يكون ساعيا
ثم على الروة يوقى كالصفا	يفعل ذاسبا عما قد عرفا
ومحرا يحدت على القري	يلطوف بالكعبة مها قدرا
ويوم سبع يخطب الامام	وتاسع يعرفني الانعام
وتاسع يرضى لغو عرفه	يخطب وقت مهرها للمعرفة
مقدم ما لم يعرف وقت الظهر	بعد اغتسال للوقوف قادر
وعرفان للحج موقفه	الا يظن عرفه لا يوقف
ثم ليدع الله مع تلبيته	الى الفروع جاهد ابرقته
ودفعهم بعد الفروع جمعا	بهينة حتى يراخوا جمعا
ثم يرضى للضائين معا	ثم يرضى الصبح مما طلعا
وبعد ما الوقوف عند الشعر	والكل موقف سوى محشر

يلح في الدعاء والاستغفار	ثم يخرج مع الاسمار
يرمي بسبع حجرة للعقبه	من بطون واديها حتى يرضه
ولا يلبي بعد هذا الرمي	ثم ليحلق بعد ذبح الهدي
وحل للحرم ما قد حرمنا	عليه الا في النساء واعلنا
وبعد ما يلطوف للأفاضه	حل له الاقربان من حيلة
لاسي بعده ولا فيه رمل	ان لهما بعد القدوم قد فعل
ثم ياتي وثاني الفجر	جاءها يرمى بوقت الظهر
فما ياتي الخيف يسبح يدي	بكبرا معها ويدعو باليد
والاخر بان مثلها ولا يقف	اذا رمى العقبى ولكن يرضى
وفي غد بعد زوال الشمس	يرمي الثلاث مثل رمي أسس
وان ارد التفرغ لمكة	جاز وان يبيت لتلك الليلة



من الرقوف  
في الجوار الكافي في الزوال

من الجوار كلها بعد الزوال	أوقبل وذلك أخوي بالفعال
وطاف سبعا للوداع الراجب	وبعدده يدعو دعاء راعب
ملاصقا للصدر بالمقترنم	ويرتوي من ما دبتر زمزم
مشتا يديه الاستار	ملاصقا للجسم بالجدار
« باب الوقوف بعرفة »	
ثم الوقوف فسقط للقادم	طوافه من غير شيء لازم
وبدرك الوقوف بين الطمر	لحجة الى صباح الضمر
ولو بغمار ونوم جازا	في عرطت افعول جازا
ولو عن المفزع عليه احوما	رفيقه يصح عنه فاعلما
وتفعل المرأة فعل الرجل	من غير كشف رأسها والرجل
بل تكشف الوجه تخاف الكسرا	عنه وايضا لا تلبس جهرا

والخلق



والخلق لا تفعل بل تقصر	والسبي في اليدين منه تقصر
ولان تحضر فعل شيء تحمل	الا الطواف عنده لا تفعل
ويسقط الطواف للوداع	عنها وعن من قرى البقاع
« باب القرآن »	
تعريفه الاملا لساكنين	من وقته وليكن للفقيرين
يطوف سبعا راما للحررة	وساعيا بين الصفا والروقة
وبعد ذاك يطوف للقادم	مع سعيه كحجة المعلوم
والدم لازم وان لم يدرك	صيام ثلاثا في اوان النسك
وسبعة بعد وان لم يصم	حتى اتي الثحر فواجب الدم
وبالوقوف لو بد افتد رفض	عمرته والدم للنسك تقضى
لكنه يلزمه ارفضها	دم وعن زمته فليقتضها



هو اعتباره من الميثاق " فصل في التمتع " وحين يأتي

مكة فليطه ويسعى ويحل

في ثامن بالبحر وسط السجدة

ثم عليه الدم للتمتع أو صام كالقارن أن لم يستطع

وإن أراد سوق هدى أحرمها وليأت بالطواف والسعي وما

يحل قبل الذبح يوم الفحر بعده يحل فيه قادر

وليس للمكي من تمتع ولا قران غير أفراد فتح

ومن أتى الأهل عقب عمرته ولم يستق فمطل لم تنعته

ومن يستق فلا ومن طاف الأقل في أشهر الحج لها فقد بطل

وعكسه لو طاف بعد أربعاء وحج في العام فقد تمتعا

وحجده منعقد أن أحرمها بالحج من قبل الشهر فاعلمها

من الأصل  
لعمرة

من الأصل  
وإن

من الأصل  
وإنه لو طاف قبل أربعاء  
وحج في العام فما تمتعا

من الأصل  
وإن يستق فلا ومن طاف الأقل  
في أشهر الحج لها فقد بطل

معتق

معتق الكوفة فيها رجعا من بصرة وحج فلا تمتع

مفسد أحدى النفسكين أحده بلادم عليه فيما فصل

باب الجنائيات " أن طيب العضو طيب محرم أو خضب الرأس بخنا يلزم

ذبح لشاة ولذا إن لبسا يوما مخططا أو تغطى كسا

أو استجد أو بنيت أدهن أو حلق الربيع لرأس فاعلم

أو قص أظفار الرجل أو يد أو كلها في مجلس متحد

أو طاف محدثا لدى الزياره أو غيره طاف مع الجنابة

أو ترك الأقل من طواف أفاضه أو أكثر الطواف

عن صدر أو تركه السعي أو وقف جمع وكذا للرجل

واللمس بالشهوة مع تقيل أحدهما من ذلك القليل



ففي جميع ما ذكرنا يلزم	بواحد منها المفرد دم
ونصف صاع للرباط	دون تمام العضو من أحرما
أو دون يوم من غير لبس	أو دونه حال التغلي بالكفا
أو طاف للقدم أو الصدر	مع حدث أو ترك إحدى الجمر
أو خلق الغير ولو ما واقع	ففي جميع ما ذكرنا صدقة
والطيب واللبس لأجل القدر	والخلق يختار بهذا الأمر
صوم ثلاث أو ثلاث أصح	لستة أو ذبح شاة فأصح
ونافقة إن طاف مع جنابة	للزور والم يقضى بالوطأة
وتارك الألتزمه ماله	تحلل بالم يطاف كماله
أما الوقوف فالجماع قبله	يفسد فليضي ويقضى مثله
وبعد فنافقة وما فسد	وفيه بعد الخلق شاة تعتم

وفيه أفساد على العشر	ثم دم من طواف الألتزم
وليفض ويقض وبعد الألتزم	شاة ولا يفسد بذلك
والوطي بالنسيان والعدسوا	في حجة أو عمره على السوا
« فصل »	
إن قتل الحرم سيد البر	أو دل فالجزا عليه مجرى
وهو كما صورته الشبان	يقوم الصيد له عدلان
في موضع القتل من الأمصار	أو فوجبه إن كان في القفار
فإن يشاء يباع هديا يذبح	أن بلغت قيمته ما يصالح
أو قاطعا ما يذبح في ذوقه	لكل شخص نصف صاع صدقة
أو فليصم عن كل نصف صاع	من خطيئته يوما بلا امتناع
وإن بقي أقل منه أخرج	أو صام يوما عنه فاحفظ ما فيه
في جرحه الصيد وتنف شعره	فإن نقصه كذا في كسره



والكل في أعضاء صيد تتلعق وریش لید مار لا یمتنع

وقية البيض على من كسره وأن بأميت فخ جبره

لا شيء في قتل العراب والمدا والذئب والعقرب أو كلب عدا

حجة وفاروق

مع الجراد ما يشاء ولحمه ليس في الحديد شيء يعلم

ثم اذا اضطر لصيد يأكله يلزمه جزاؤه اذ يقتله

ويعزم الصيد يذبح المحرم كهيئة فاعله

أما الحلال صيده للحرم أن عدم الصبح حلال فافهم

لَوْ جِزَّ الْحَلَالُ صَيْدَ الْحَرَمِ فَلَيْتَ صَدَقَ بِعَالِ الْقِيمِ

وليس بحري المرم هذا الجاني وجاد في الهدى رايحان

ويرسل إليه الذي في يده عند دخول الحرم المنزه

لوقتل الحرم صيد محرم يا زكوة والحد بمفهوم

ثم يعود بالذي أراه آخذ على الذي رآه

في الشجر الرطب وغيره المزروع في حرم اللذان ماقطع

ووضع القلارن كل معرم خلامو الرق علي معرم

والصيد لو ارداه محرمان فيه حرامان مكملان

وواحد في قتل سيد الحرم على الحلالين معا فليعلم

باب مجاوزة اليقات بغير احوال

فما جاوز الميثاق ثم اخبرنا ولم يعد ملبي اهدى صا

من اعد البستان يعني طرا يدخل غير محرم اثم القرى

جَزَاءُ مَنْ يَحْرِمُ ذَا الْفِئَةِ بِالْحِلِّ بِالْحَجِّ فَهُوَ وَفْقَهُ كَالْأَهْلِ

من اى مكة غير محرم

الحاكم المرحوم  
في داره المرحومة  
في داره المرحومة  
في داره المرحومة

فمنه انوار  
الفرقة  
وهو

افليعلم

10/15/19

مَمَّ الْقَرْيَ

COPY **الأصل**

القدس



وفعل بقدره في العام	إذا لم يفسد الأكرام
مجاوزاً حرم تحريمها	بعض ويقضى ونفى عنه الفدا
باب إضافة الأكرام إلى الأكرام	
من طاف للعرس شوطاً واحداً	بالج والرفض على الكي حل
لججه والنسك يلزم	فعلها معا وفي الرض
ومن تقضى حجة فاحرمها	بآخر في يوم غير يومها
والدم لا يلزمه أن احرمها	بعد الملاقاة اتفاق الطحا
معتق قبل الملاقاة احرمها	بعدة ثمانية يهدى دما
محرم الحج بها إن احرمها	تقدم والوقوف رفض فاعلمها
وبعد ما يلزم الحج إذا	لج بها ثم مضى في زاوفا
يلزمه كالأكرام مع الدم	والرفض للعرس أولى فاعلم

ومن يفتته الحج ثم احرمها	بعدة أو حجة يرفضها
باب الإحصاء	
أن احصر المحرم من عدوه	أو مرض يمنع من عدوه
جاز له تحلل مع الدم	يوعد من يذبحه المحرم
وبعد حله وللقران	يلزم في تحليله ومات
ومحصر الحجة أن تحللاً	قضى فمات أو عجز ميتاً
وليزد القارن أخرى عرضاً	وما على معتق سوى القضاء
ولم يجز تحلل للمحصر	في الحج من بعد الوقوف فأشعر
باب القرات	
ومن لم يقف من قبل حجر التمر	فجاء فأت وحكم الأمن
لوائقه والسعي والتحلل	بلا دم والقضاء يستقبل
والقوات حاصلة للصرة	بل فعلها يجوز كل السنة



باب الحج عن الغير  
 صحيح الذي يجوز ضيق في القوى  
 إجماع غيره إذا عذره نوى

من حج عن شخصين أمرين  
 فهو له ويضمن المالكين

لكن من أحرم من أم وأب  
 يجوز أن يجعله لمن أحب

دم القرآن يلزم المأمورا  
 وهو على الأمر لو محصورا  
 إذا رآه في دم كرمه في المشرك إذا كان كافرا  
 وإذا رآه في دم كرمه في المشرك إذا كان كافرا  
 وإذا رآه في دم كرمه في المشرك إذا كان كافرا  
 وإذا رآه في دم كرمه في المشرك إذا كان كافرا

بعد الخروج يبتدأ أي حاجته  
 من ثلث باقي ماله من حاجته

باب الهدى

أدنا مشاة وهو من كل النعم  
 من أجل أن يقرأ ومن غفر

والشاة تجزى عن دم الجنابة  
 الأطواف الركن مع جنبابه

أدنى جامع بعد ما قد وقفا  
 فتلقة تجديدين فأعرفا

وأكل هدي الفضل والقران  
 ومثله يجوز لا الجبران

والذبح

والذبح للقران والتمتع  
 قبل ضمان محرّم لم يشترع

والهدى لا يشترع في غير الحرم  
 ولا يخص أهله أو يفتنم

والذي ساق ركوب البدنه  
 إن كان ضررا قد أصاب بدنه

يسقط هدي التلحين يطب  
 ويلزم الأبدال عما يجب

ولحمه يطعمه للفقرا  
 لا يأكل منه ولا ذوا النرا

مسائل مشهوره

لو وقعوا في يوم النحر  
 ذلك يقع جواز الأمر

ومن رعى الوسطى وذات العقبة  
 غفرى لأولى أو لكل ربته

فأذرج ماشيا لا يركب  
 حق يطوف راكبا أو يذهب

لمشتري محرمة بالأذن  
 تحليلها ووطئها لا يجزى

كتاب النكاح



يعتد بالإيجاب والقبول بما في اللوط من القول

أَوْ وَاحِدَ كَقَوْلِهِمْ وَجَنِي فَقَالُوا وَجَيْتُكَ هَذَا الْغَنِي

ولنظما لك اوجرت  
لكم انكحتك اوجرت

خف الإصبع

وہرأتین

عند مكافئ من لمين حري او حري حري و مرأتين

## فصل في المحرمات

والأم والجدات والبنات ممرات وكذا الصمات

والأخت مع بناتها والحال وإن سفلن مع بنات الأخت

وام زوجة وان لم يدخل واستنماع الدخول فاعقل

وزوجة الوالد والأجداد ثم البنين وبنى الأولاد

والأم والأخت من الرضاع والجمع للأختين بالاجتماع

كالتحريمين حالة أو عمه وبنت أخوتيها في الحرمة

وَمِنْ ثَمَرَاتِهِ إِذَا أَحَدُهَا  
فُخِّلَ بِأَمْرٍ نَكَبَهُ أُخْرَاهَا

مقدمه اخت فی اتمه اداخت یطی رجوعه اوالی

ومن زنی او مسما بشهوتہ فاما او نسبتها فی حقیقتہ

وحدّ تزويج الكتابيات دون صواهن نصابات

كذلك انكاح الامة الذميه محل كالمسلمة التقية

دلالة على نكاح حرم وعكسه يجوز كالمحرمه

المخرج أربع ولو أمسا والعبد نصفها هذا فافهم

التمر مع حمل السباع ينفذ ولا يجوز وطها خواتمه

يَبْلُغُ الْمَتَاعَ وَالْمَوْتَ بِمَدَّةٍ مِنَ الزَّمَانِ فَاشْتَرُوا

باب الولي والكفو

حرية التزويج أن مكلفه بالأولى عند أهل المعرفة



والبدن كالثيب والصغير  
 وحين يستأذنها الولي  
 والضحك أيضا والولي العصب  
 والجد والصغير والمجنون  
 ولا على مسلمة لكافر  
 وللولي الفسخ أن تزوجت  
 ثم الكفأت تعد في النسب  
 أما الموالى من له جد وأب  
 واعتبر الكفاءة الشبهة  
 ثم كفاؤه تعد في الحرف  
 وللولى التزويج للمولى  
 يجبرها الولي لا الكبيره  
 فالصمت للبكر عن جلبي  
 ولاية كارتهم مرتبه  
 ليس لهم ولاية تكون  
 بل أبعد مع أقرب مسافر  
 بغير كفوا ولهم نفقت  
 قريش كفوا بعضهم كالعرب  
 قد أساء كفوا لا على في الحسب  
 محمد في المال والأديان  
 عندها وقوله فيها اختلف  
 من نفسه كذا ولى المرأة

ثم تزوج العبد والأما  
 كذا الفانوح حراما أذن  
 باب المهر  
 أقله عشرة دراهم وأن يسم دونها  
 بالولي والموت وبالطلاق  
 وأن يطلقها بالاتسميه  
 وهو خيار ثم فرع ملحفه  
 وحكم خلوة بها صحيحه  
 والمهر كاملا ومهر المثل  
 كخدمة المهر وتعليم وفي  
 ومن يزوج أخته بأخته  
 يوجب في الناسد بوطى البعل  
 مالم يسم أو يخبر أو يفر  
 فهو مثل أوجين لأخته



ومن يسم المهر المأقود عقد بشرط لا يخرجها من البلد  
 ولا يضار بنكاح أخرى فان وقع كان المسمى مهرا  
 وان يكن آخرها المأقود كغيره أخرى فمهر مثلها قد انقضى  
 وان يسم قريبا ولم يصفه مع المسمى وسطا كما عرف  
 وان يسم مهرا عبدين فان حرا أحد الاثنين  
 لا مهر الا العبد عند الصدر ان قومه باقل المهر  
 وأصل مهر المثل بنت العسر والاخت والعمة دون الام  
 مع تساوي السن والجمال والخص والبلدة ثم المال  
 وجاز للزوجه منع الرجل عن وطئها لمهرها العبد  
 باب نكاح الرقيق  
 يوقف عقد القن والمدير مكاتب انشاهو والذكر

والعبد في المهر يباع ان اذن مولاه في العقد ما يقع بين  
 ومن يكن كوثب أو قد بيرا يسم ولا يباع فيما وثقوا  
 والامر بالتفريق والطلاق ليس في منه على الاطلاق  
 بل امره بالاطاعة الرجعية اجازة في هذه القضية  
 تزويجه لعبده المأذون يصح وهي اسوة الديون  
 ومال الزوج امة تبوئته وماله في زوج لها مؤنته  
 مالم تبوئته يقتل امة يستطاع منه المهر قبل خلوته  
 وأوجبوه عند قتل الحرة لنفسها قبل الدخول مرة  
 ولا اذن في الغزل لمولا امة وخيرت ان اتقت الفرقة  
 ان كان حرا زوجها الوعدا نفسه بلا فصل عما بدا  
 باب نكاح الكافر



لو عقد الكافر بالعنف  
 ودينهم يمين فاسلاما  
 اما المجوسي اذا بعت  
 قد عقد النكاح او بائنه  
 وكان بعد العقد اسلامها  
 يفرق الحاكم ما بينهما  
 وزوجة الكافر حيث اعلنت  
 يدعى الى الامر الذي قد فعلت  
 فهي له حيلة انما اسلاما  
 وان ابي فرق ما بينهما  
 وكان تطليقا واذ هي قبلت  
 وهي من المجوس فالتمس بعت  
 ويلزم المهر اذا فرق عن  
 اباها بعد الدخول فاعلمن  
 ولم تبين ان كفر او اسلاما  
 معا وفي التعقيب تفريقهما  
 فيها سلام للصغير يتيم  
 اذا احد من ابيه يسلم  
 «باب القسم»

والعدل بين المجريين يلزم  
 والبكر كالتب فيه فاعلموا  
 والأماء النصف للحرائر  
 والقسم لا يلزم حال السفر  
 وجائز ايثارها بسهمها  
 اخرى وجاز عودها في قسمها  
 كتاب الرضاع  
 وهو وان قل به يحرم  
 في قدر حولين ونصف فاعلموا  
 تحريمه كالانساب ما خلا  
 ام الخ واختا بن فاعلموا  
 ورجع عن ترضعه أباه  
 من لبن وابنه أخ له  
 وحل أخت الاخ من رضاع  
 كالحل في الانساب بالاجمع  
 وكل طفلين يشد رضعا  
 بينهما النكاح قطعا منعا  
 واللبن المخلوط بالمياه  
 أو الدوا أولبن الشياه  
 فالحكم للغالب وبالفعل لا  
 كلبن الفعل ونعم جعللا

والعدل بين المجريين يلزم



## كتاب الطلاق

أحسنه الطلاق في الطهر الخالي عن وطئها وتركها في الأجل

وأن يتك في عا وفي الحيض كان الطلاق بدعة ويرى

وأن يفرقهن عند الإطهار فقد أصاب سنة المختار

وسنة الأيسر والفقهاء في تفريقهن بالشهر طاهر

ومع من مكف مسبية ط لاذي جنون أو صبي طاحظ

ومع من سكران أو مع غفلة وأخرى يفهم بالاستسالة

وعند الطلاق بالنسوان معتبر فلا ما شتان

أما الثلاث فلزج الحرة ويملك العبد طلاق الزوجة

## باب الصريح

وقوله طلق أو مطلق أو طالق ذو رجعة إن أطلقه

في الأصل  
هو كطنتك أو مطلقه

وبينه

ونية الثلاث في المصادر صح لافي غيرها فحسب

كفي الطلاق طالق طارفاً فذا ثلاث أن نوى اقترافاً

وأذ يقل طلقت منها نفسها أو نصفها أو فرجها أو غيرها

تطلق ويلخوف يد أو رجل والجزوف في الطلقة مثل العزل

وأنت طالق من هنا إلى اليمن واحدة رجعة بها الحكم

وأنت من مكة تجيز وفي إن فلا خى مكة تطليق ففي

## فصل

لو قال أنت طالق متى غدا أو في غد تطلق إذا انفرد

أنت طلاق أمس واليوم نكح يلخوف في السبق له القول صلح

أنت كذا ما لم أطلق أو متى تطلق في الحال إذا ما سكتا

ويرم نكحي لك أنت طالق والعقد بالليل طلاق لائق



وانما منك طالق لغو وضع والقصد بالبائن والحرام  
 أنت طلاق واحد هكذا بالاملاء يقع الثلاث في  
 وصفه الطلاق بالشديد فرد من البت بلا مزيد  
 كوصفه بالحق والبيان والطول والمضى والبعث  
 اولاهذا اللفظ فهي حرة وفي الثلاث قد اجازوا تقطعه

## فصل

من طلق الثلاث قبل يدخل تقع وان فرق صح الاول  
 انت كذا واحدة وواحدة او قبلها او بعدها فمفرده  
 ان تدخل في انت طلاق واحد وواحدة فحكم اذا كان مفردة

والاخر الشرط فطلقتان وبعد وطئ مطلقا غنتان

## باب الكتابات

وما الكتابات طلاق في الرضى من غير قصد واليه فوضا

من لفظها ثلاثة لا يقع بها سوى رجعية فاستمروا  
 كقوله اعندي وانت واحد كذلك استبري اذا ما قصه  
 وغيرها بواثن بالنية تصح في الثلاث لا التنية  
 وحالة تذكير الطلاق يقع في صلح الجواب لا الرد فعوا  
 بائن وبنة خليه انت حرة ام بيلة بربه  
 او في يدك الا اذا وافعتدي كذلك اختاري فخذ بلها  
 لكنه مصدق فيما صلح للرد والجواب فالمحكم انضم  
 مثل اخري تقضي تخري كذلك قوي واذهبي واشري  
 وهو لم يصدق حال الفرض في غير ما يصلح للرد وسب  
 كقوله اختاري ولتظ اعندي امرك في يدك خذ بالجد  
 لتنهاريانة لا تطلق في الكل ان لم ينوه فمقتولا



لا يلحق البائن لفظ البائن  
من الصريح كالصريح فافطن

باب التفويض

قال لها اختاري يريد نفسها  
كان لها الخيار في مجلسها

ان ذكرت او ذكر النفس يصح  
وان خلا منه الكلمات طرح

لو قلت اختاري فخصت واحدة  
تلكها الشيخ وقال مفردة

ولو نوى الثلاث في امر اليد  
يتعين حق في اختيار المفرد

اخبرت بالطلقة او طلقت  
واحدة نفس فتلك هي

وجعله في يومه او في غد  
يدخل فيه الليل لا بعد غد

وطلق نفسك في رجعيته  
ينفذ والثلاث فرع يمينه

وبعد ما فرض لا يرجع له  
واختص بالمجلس وفيما ذكره

عم وفي اذن الثلاث قد دخل  
واحدة لا العكس فهو مطلق

لو عكست في بائن او رجعي  
ما موزع عادت لاصول الوضع

والامريبي في متى وفي اذا  
شئت مع الرد وفي الطلاق اذا

وليس في حيث واين تطلق  
ما لم تنكح في حينها فمقتوا

ومن ثلاث طلق ما شئت في  
ما دونها والملاقاة فاعرف

باب التعليق

لفظ الشرط ان اذا اذا ما  
وكما كل متى متى ما

يصح في الملك ولو يربط به  
ولم يزل ينقله فانتبه

فان جرى فيه انتهت وتطلق  
وبعد لا وانتهت فمقتوا

وذا امر مسوي في كل ما  
فان في الفعل لها تعميما

وقوله في الشرط اذا لا يمينه  
اقدم والسبق لها في البرهنة

وقولها تعترف حقها  
كيفية الاقربها بانطقها



والله اعلم بالآخرين

تجزيه املاک الخلیق      یبطله لاعود بالتحقیق

ووصله الطائف بالمشيئة  
بِرَّه مبطل تلك الظلمه

وَمَلَّ مَا اسْتَشَى مِنَ التَّلَافِ      تَطْلُقُ بِبَاقِيَةِ الْإِسْتِكَافِ

« بارئلاق الریضی »

صرح او ابانها فی علتہ فار تھا جو تہ فی حد تہ

وَأَن يَبْنَؤَ بِأَمْرِهِا أَوْ خَالَفَتْ أَوْ فَارَقَتْهُ بِالْخِيَارِ مَعَهُ

وَأَنْ تَسَلَّ رَجِيَّةً فَتَلْتَا كَانَ لَهَا الْآرْثُ مَا قَدْ حُدَّتْهَا

أما الذي امان ثم عوفي فما لها في الارث من معرفي

باب الرحمة

نصف في الرجبى وقت العدة قبل الثلاث رضيت أو أبت

بقوله راجعت أو باسمها أو فظرف جها بالاشارة

الارج بعد طهرها في الاخر <sup>ف</sup> وان تكن لم تغتسل في العاشر <sup>حاصل</sup>

ولم تفت في الدون حتى تغسل أو ينقضي وقت صلاة بمكمل

والرطب في الاصحاحين مجرم وتصليح الرينة منه فاعلموا

ويبلغ الجاهة **المتد** حال **المتد** ادو **المتد** بعد

لأن ابان بالثلاث الحرم

بعد ان قد اصابك قد ايم

النكاح الاول حل وبهما المثلث والاقل

باب الايلاء

بسمه عن قبطائک کینه او ابد الیه برهه

فإن يها في الأربع الشهور بحث وذلك موجب التأكيد



وأن مضى ولم يطلأها بآنت	واخت اليمين أيًا كانت
وأن تكن يمينه في الأبد	كفر بالوطئ ولو في الزائد
وليس دون مدة الأيلاء	يثبت إيلاء على النساء
وصح في اليمين بالشهرين	بها وشهرين وراهنين
وصح من طلق رجيه	لأن مبانة وأجنبيه
ومدة الإيلاء في الأسماء	شهران في قول أبي الذكاء
والفئي وطئ منه الموثق	لستمه لو ستمها أو لقت
أو من فالفئي بالمقاله	وأن يزل فالوطئ لا محاله
قال لها أنت حرام قاصدا	نحرها إلى ولو ما قصدا
وأن نوى الكذب أو الظهار	أو الطلاق ما نواه صارا

حاصل الأصل  
أن وطئ سلفه لم يفتق  
لتمه أو ستمها أو لقت  
أو نوى الكذب أو الظهار  
أو الطلاق ما نواه صارا

باب الخلع

خالعها

خالعها بالمال أو طلقها	تبين بالطلاق منه فافتها
وأخذه يكره منها عوضا	إذا أضر منه المنعاض
والخلع بالخنزير مجانا وقع	بما وفي التطلق جعي يقع
كذلك خالعي على ما يري	وهي خلا تطلق عفا فافتدي
وأن تزود من مال أو درهم	فالمهر بدت أو تلاتا فاعلم
طالبة الثلاث بالالف إذا	أفوبانت ولناك تفت ذا
فوطئ خيال الزوج في الخلع	وجاز للزوجه حين ما حصل
والخلع والابراء يستطانعا	أوجبه العقد لكل منهما

باب الطهار

من قال للزوجه قول الأثم أنت على مثل طهر أجب  
بحرم عليه وطئها أو القبه وليسها ما لم يكفر قبله

حاصل الأصل  
أن طهر أو نكح فافتق  
أو نكحها أو طهرها  
أو نكحها أو طهرها

أوجب النكاح على من



فإن يطأها حتى أن يكفراً  
كروا لها ثم استغفروا

وعوده كالحجج التكفير في  
تفسيره نية ولمن فاقنى

تشييه بنجرها وبلعها  
وتخذها كمثل حكم ظهرها

وأخته كلمة وعمتها  
وارد من الرضاع وابنتها

في مثل أمي الحكم فرع بيت  
للبر وظهاره أو طلقته

من عم في نسوة طهاره  
كان لكل زوجة كفاره

وهي على الإطلاق عشق ربه  
سأله من العيوب معجبه

من لم يجدها صام للشهري  
فلم يلق أطعم للستين

كل فقير نصف صاع بئر  
وفي الشعر ضعف ذوالنمر

باب اللعان

زوج الحفيضة أن رثاها الزنا  
أو نفى مولود لما تلاعنا

وأن

وأن أبي يجبس أو يلاعنا  
وحدان آخر بالزنا

فأن يلاعنا لعنت وأذابت  
عجس أو نفى بالتي ثبت

أن فيهما الصلاح للشهادة  
وحدان خلاص العدا له

وأن يكن قاذفها ليس يجد  
والزوج عليه سقط اللعن وحده

وقد أتت كيفية اللعان  
في سورة هود من الزقان

ثم إذا تلاعنا فيهم  
ولم وبالتفريق قاض يحكم

وأشرك القذف نفى الولد  
الحق بالام قاضى البلد

وأن يكذب نفسه حد دل  
نكاحها إذا ولفى أجل

كوقت جمع آله الولاده  
والنفى بالقول لدى التهنه

لا بعده ولا يقدف أخوها  
ومنع الحمل إماما يؤسسى

باب العنين



يوجب العيان والنهي لا من جب غاما ويرى أن وصل  
فيه والاصح بالتفريق تبين بالطهارة في التحقيق  
وأن يقل ولتتها وانكوت وصوله وقلي بكر خديت  
وان تكن شبة في الأصل فالقول مع يمينه للبعد  
وماله في العيب من خيار ولاله في المذهب المختار  
باب العدة

وعدة الحرة في الطلاق ثلاث حيضات بالاتفاق  
والقدر في الاياس وفي الصفر أو لم تحض ثلاثة من أشهر  
وأشهر أربعة مع عشرة لعدة الموت بنص يدري  
والامة النصف من المقدار وحيضتان في الحيض فاسطر  
والحال الوضع وزوج فلأبعد ما في الاجلين قدراً

في الأصل  
وان تكون شبة في الأصل  
فالقول مع يمينه للبعد

في الأصل  
والحال الوضع وزوجة القار  
أبعد ما في الاجلين مقدراً

وفي فساد العقد والشبهة الحيض للفرقة والمراس  
من طلقت في حيضة لم تحتب بها من العدة والذي وجب  
بشبهة الوطء على العدة الحرة به وانقضت بمدا  
وبعد العدة في الطلاق وموته من ساعة الفراق  
وعدة الماسد بعد التفريق أو عزم ترك ولها فحقتها  
واذ تقول عدتي قد سلفت والزوج ينفي قبل أن حلفت  
وما على ذمية لئلا لو غير حياي عدة في الحكم

### « فصل »

تخذ من تعدد للبنات أحد من تعدد في المرات  
بتركها الزينة وعطر والكحل والذهن لغير عذر  
بشرط تكليف مع الاسلام معتدة العتق ونكح بطلا



في الأصل  
وعدة الماسد بعد التفريق  
أو عزم ترك ولها فحقتها



ولا تجوز خطبة المصدة	ولا قرآن بيتها بنقلة
بل تخرج التي توفي بها	ولبيت بيتها محلا
أبائها لو مات عنها سفر	عادت لما دون الثلاث للمهر
باب ثبوت النسب	
أنزحل المرأة الحولان	ونصف حول أقصر الزمان
فتسب المولود من معتدة	رجعة يثبت في ذي المدة
وفوقها ما لم تقل قد أنقضت	ورجعة في الفروع ما دون
لأدونه وما نلده ذات بت	إن كان في الحولين فهو قسبت
لا فرقها إلا إذا ادعى ثبت	والموت مثل البت أذبه أثت
كمن أقرت بالمضي لأقل	من نصف حول ولدان وما كل
لو ولدان واختلاف قالت	نكحت مذمت شهر طالت

وهو

وهو ادعى الأقل فالأقل	مع خلفها والخمسة خلفها
ومن يقل ذا الطفل لي وحدا	وادعت الأم نكاحا وثنا
باب الحضانة	
الأم أولى بالحضانه	مالم تكن زوجا الشومل أخني
فما لم أب من بعدها	فاخته للأبوين فافقها
فاخت أمه اخت لأب	وخالة وعمه ورثب
وبعد من فالأحق العصبه	ولا يه كارتهم مرتبه
ومن يكن أحق أولي بالصبي	مالم يطق للأكل ومشرب
وليسه للثوب واستنجائه	منفردا بالكل باستغناؤه
وتحكى الأنثى بحجر من لها	حق حضانه الحضانة تستهي
ولم يجب حضن الأم الولد	وقنه قبل الفراق فاجمه

هذا إذا انفصلت  
والأولاد من قبل

هذا إذا انفصلت  
والأم أولى بحضانه الصبي

في الأصل  
وهو لا ينفصل عن الصبي

1957

ng

rsity



والحضانة في السام من فميه	للام عالم يعقل الدينيه
وليس للصغار من خيار	في الحضانة في مذهبنا المختار
والمن قد طلق نقل الولد	الامتواها الذي به عقد
كتاب النفقة	
تجب للزوجة مع كسوتها	ومسكن خال على زوج لها
والصغيرة والآن عصمت	أوجبست بيدها وأغصبت
ولسره لا يوجب الأمانة	لكما تؤمن بالدين
ولا قضا الفوت وقت تدعى	لا يتقدم قضاء أرضها
وبيع في لقوام الزوجه	لأمة الامع التبرؤة
ومن ينف وطله عند مقر	بحاله وبالنكاح المستمر
ينقض الحقله وللزوجات	والديه من ذوي الحاجات

في اوقالا  
تفرض الزوجه وللصغار  
والديه فندا الافتقار

ومثلهم

ومثلهم معتدة الطلاق	لا الموت والحيوان في المارق
وللقريب المحرم المقتدر	قوت على كل قريب مؤسس
كالارت مع انوثة أو صغر	أو من أوسع عمر في عسر
وباختلاف الله الاتفاق في	غير الولاد والنكاح منتفى
والموت للأولك مما اكتسبا	هذا اذا ما لله لنا أجب
وأن يكن الكسب ليس يقدر	فهو على البيع لا الشجر
كتاب الاعتاق	
يصح من مكلف حر ملك	يملك بالصرع منه فاعلمن
كانت حر محقق محرر	أومابه عن يدين يعبر
كالرأس والوجه ووجع الله	نوى به أولا وبالكناية
أن ينوه كقول له لا ملكا	لارق أو سبيل له عليكا

1957

ng

cop



لا قول لا سلطان لي عليه او قول يا ابني يا اخي لديه

والملك لله عز وجل فاعلم ان كان ذوالملك له ذارحم

وصح ان الحق للرحمن او صنم او قال للشيطان

وصح بالكون ومع سكران اذيف للملك والشرطون

والحد الحق لامة تبع وعقته من ذوقه يفتح

والولد الطاهر من مولى الامة حر اذا استلمه والتزمه

لان سواء فهو عبد مثلها وولد الحر فابع لها

باب عتق البعض

ومن يحبس بعض عبده فيما يقي واعتقاه اجمعا

وان يحبس خطه المورطان للغريسي او عتاق او ضمان

ولا ضمان اذ يكون موعدا ثم له الولاء مهما غرما

من

من ملك ابنه مع القيرتي نصيبه بغير عزم يستحق

باب العتق على جعل

من قبل العتق بمال عتقا وكان اذنا ان يدفع علقا

لو قال انت بعد موتك عتق على لدا قبوله اذ يرهق

لو اعتق العبد على خدمته حوامض والشرط في ذمته

باب التدبير

لو قال ان مت فذا محرر اقال دبرتك او مدبر

صح ولا يمنع من اجارته بل رهنه او بيعه او هبته

وهو من الثلث يمت يفتن ان هو سوا الكمال ملاق

وان يكن في ثلثيه يسي والكل ان كان مدينا شرعا

ثم ابن من قد حبرت مدبر وحاله كالحال مستنظر

هذا الاصل  
ننظر



لو على التوبير بالموت على وصف كان في مرضي ذا عصار  
فانه مقيد وان يبيع ماله ذافهر غير متمنع  
باب الاستيلاء  
من وليت من سيد مقرب فالبيع والتكليف فيها متنفذ  
لكن في الخدمة والاعارة والوطئ والتزويج والاحارة  
وقتها يموت من ماله بلا عايلة لاجل دينه  
وان يزوجه انما يولد فحكمه كحكم امه يسد  
من اشترى زوجته وكاد ولدها فهي له ام ولد  
لو ادعى نسبة مولود الامه احد الشريكين بتلك الزمة  
وتلك ام ابن له ويلزمه في الفقر والقيمة نصف يعزوه  
كتاب الايمان

انواعها

انواعها ثلاثة لا رائدة اللغو والغرور والمنعقد  
فاللغو لا تثمبها لمن حلف بكذب يظن صدقا واختلف  
اما الغرور فهو عند الكذب بالحلف في السالف لا المرتقب  
وهي على مستقبل منعه ويلزم التكليف فيها مفردة  
لا فرق بين العمد والنسيان والكراهة في الحث ولا الايمان  
والحلف بالله وبالايمان وصفة العز وكرهه  
اقسم او اشهد او طاحلف والعهد والميثاق كل حلف  
كذلك تعليق بلفظ الشدة او اوقع الحلف بلفظ الكفر  
لا علمه وحقه وغضبه وبنيته وسلسه وكتبه  
والحلف بالله وبواو القسم والياء والتاء كل مقسم  
ومن يجرم مئذنه لا يحظر لكن اذا استباحه يكفر

هذا الاصل  
وعزاه الله وتبرأ



لو وصل اليمين بالمشية لم تنعقد يمينه في الجملة

### فصل

لحنته كفار ومقدرة بالحق أو طعامة للعشرة

أو كسوة من لم يطق شيئا لها صام ثلاثة متابعيها

وقبل حنت لا تكون بحرية والحنث أولى في بين العصية

### باب اليمين في الفعل

ما كعبة وبيعة ومسجد كالبيت أذ فيه اليمين تعقد

ثم لسطح الدار حكم داخل وليس لهاق الباب من منزله

ولا تزول سكة المحل ما لم يحول ماله وأهله

ثم الدوام في الركوب المائل كما لا تبدأ أو لا تجلس الداخل

### فصل

والحمل كرها لم يكن كفعل لكنه باذنه كمشيه

لا يخرج من الألية يحدث فجاءه مع حاجته لا يحنث

ليأتين فما أتى في عيشته فحنته معاق يمينته

لا تخرجي إلا باذن امرأتك يشترط الاذن لكل من

### باب اليمين في الأكل والشرب واللبس

القسم لا يأكل من ذلك النخلة فهو على ثمنها لا الجملة

وإن يعين رطباً أو نسيراً أو لبناً فطعام عيها أخرى

لم يحنث بقره ووطبه ولا نسيراً ولا خيراً فأنث

وليس لحم الحوت لحم في القسم بل لبده والكروش والحذير

وليس الألية باللعن ولا بالشتم فمن باعها أو أكلها

وكل حالف عن الغداء أو السجود أو عن العشاء

فاسم الغداء كله من فجر إلى الزوال والعشاء مجزئ



منه إلى القصر ليلا يسري وبعده السور حتى الفجر

اقسم على كل وشرب وكسا ليس له تخصيصه فاقبها

وحاشي في الحال من قد اقسم بأنه يصعدن في السما

### باب اليمين في القول

يختص من يلقط من منام الشخص في الخلف عن الكلام

سبح من اقسام لا يحدث أو قرأ القرآن ليس يحدث

ويوم تكليم فلان يشمل على الجد لا يدين مطاعه فعل

وأن غنى بدأ النهار دينا وذكره الليلة يختص بها

واليمين والزمان في التكبير والضد نصف الحول في التقدير

والقدر في الأيام والشهور معرفين العشر من مذکور

### فصل

اقسم لا يبيع ولا يشتري لا تحت أن وكل في ذاقه

لكنه يحد في الدناق بذلك النكاح والطلاق

والذبح للشاة وضرب الجبد والصباح عن دم جرى والحد

وهبة والقرض والاعارة وكسوة في الحد بالوكالة

### كتاب الحدود

أما الزنا شهوده فأربعة أن مدحوا وعينوا تلك معه

مع الزمان والمكاف يبنوا وعد لأحد الذي قد عينوا

كذا إذا قرأ الشهادة مدح في مجالس أربعة

لكن قبل الحد مهادرجا أو وسطه خالي عنه فاسما

والحد جلد مائة للبر والخصن الرجم هما اللحد

والجبد خمسون وبالتوسط يكون ضرب الجلد في مفرط



باب الوطئ الذي يوجب الحد والذي لا يوجب

ومن يطأ شبهة الحبل ولو يظن حرمة للفعل

كأمة الابن ورياء العدد من الكنايات فما عليه حد

كوالوطئ شبهة الفعل لمن تعد في الثلاث والتحليل لمن

وحد في وطئ الأما للأخوة ولو مع الجهل لذابا لحرمة

لا الوطئ في الدبر أو البهيمة أو زنا في ما حارب الفتنة

باب الشهادة على الزنا والرجوع عنها

لو اشترا حد أقديما لم يجد وحد في القذف وفي السوق رد

من اشترا زناه بالخائبة حد مع التعيين لا الجمولة

كخلفهم في طوعها أو في البلاء ولو على كل زنا تم العدد

ومن بدت بذكر أو هم قد شهداء على زناها لم يجد أحد

لوعاد

لوعاد بعد الرجم بعض الآية حد وكان حاشا لما صنع

باب حد الشرب

يجد شارب الخمر إذا صحا والرجع عند أخذه قد صحا

إذا أقمرة أو قد شهد عليه عدلان ثمانين جلد

للحر والعبد ينصفها يجد ومن اقروا شقي فلا يجد

باب حد القذف

يجد قاذف لحر مسلم مكذوب عفة بما شتم

كحد شرب في ثوب وعدد يطلب المقدون بالزنا يجد

مفرقا وليس غير الحشو يخلع عند ضربه والفرق

ومن نفى أبنا عن اب في غضبه يجد لأن حد ذلك خافك

ومن يقل للغير يا ابن الزانية لذات عفة وتلك فانيه



هذا الأصل  
وطب الرالد لما والاد  
او ولده بقذفها زور عد

وطالب الرالد او ذاك الرالد او ابنه بقذفها فهو مجرم  
ومن يقل لغيره يا فلان فقال بل انت مجرم ان  
لا في هذا قريب ونفى وحده في العكس وماله انتقام

باب التعزير

ويلزم التعزير من عداوي اورب كفر بالزنا او مسلمانا  
بالكفر او بالفسق او بالسرقة او قال يا خبيث او بالزندقة  
بضرب او حبس ولفظ يجرؤ واربعون غير سوط اكثره  
لان دعا بالكلب والخنزير وهو اشد الضرب في التشهير

وكل من عدا او يعزير فدمه ان مات فيه هدر

كتاب السرقة

وقطع ذي التكليف واجبا مساوت لثمن عشرة دراهم

هذا الأصل  
تقطع ذوات التكليف فيها عينا

من حرزها او حافظا ايسر ان شهدا انسان عليه او يقي  
وفي القنا والساج والزبرجد والدر والياقوت قطع العتدي  
كذا في الآلات والابواب والدر يعمل من الاخشاب

لا قطع في المباح كالزنج او مسرع المصادكا لطبيع  
والزريع قبل الحصد والعمود والثمار رطبة او بالتعذر

كذا صليب التبر والمصاحف وباب مسجد او العازف

او اخذ مثل الدين او خيانتة او اخذ بيت المال او من زوجته

او زوجها او محرم ذي رحم منه كذا الحر الصغير فاعلم

فصل في كيفية القطع

من زندقته قطعه ويحسم فان يعده يسار رجل مجرم

وان يعده فالحبس او يتوب اكن با بهام يسار عيبا

هذا الأصل  
من حرزها او حافظا اذا  
اسر ان شهدا انسان  
عليه او اقر





ولو عاى هذا أسبق شهدا وكتاب يقطع من قد شهدا  
 لملك العين أو أدهى فلا قطع كنقصان الضاب فاعقلا  
 لاجمع الضمان والقطع معا بل قائم العين يرد فاسمعا  
 وصالح الامرهما قطعا فالرد والتضمين عنه رفعا  
 باب قطع الطريق  
 قاصد قطع قبل فعل جبا وبعد أخذ المال حد مذابا  
 يقطع رجل ويد من خلف وقتله فقطل يقتل بكفر  
 وأن يكن مع قتله قد نهبا مالا فقطع مع قتل وجبا  
 وصلبه والمال لا يضمنه ومثله في الحكم من يعينه  
 والنهب والجرح به القطع قطعه والجرح لا غير أو القتل فوط  
 وتاب أو ذارحم له قطع فالامر للولي حقا يتبع

## كتاب الجهاد

أما الجهاد فهو بالكفاية فرض على الناس مع استطاعته  
 وحط عن طفلي وعبد ونهي وامرأة ومعتد واجد من  
 وفرض عين حين يهجم العدو يدخل فيه نسوة واعبد  
 وعند ما يحصرهم ندعوهم لسلامة فأن اطلقوا سلموا  
 فان أبوا ندعوهم للجزية وبلا بانعزم باستعانة  
 الحربهم ونصب محقق لهم وبالغريق والتغريق  
 وقطع اشجارهم ورميهم وان بعضنا اتقوا قتلهم  
 ويكره القتل لأننى وصي ومنعد وقتل نجل لاب  
 وليأب الابن كي سواه يقتل والصالح بالمال ان نبذله  
 أن يك خيرا وكذا النبذ لنا والترك أن سلطناهم خان بنا



ولا يباع منهما السلاح وقتل من امن لا يباح

باب المغنم وقسمته

يقسم ما قد فتحو بغيره او يقرأه للجزية

والقتل لا يري او استقامهم جزا او بدمه نذرهم

ويحرم الغدا وغفر الماشية لا يجرها وحرقتها بالبادية

لا يقسم المغنم في دارهم والانتفاع شليس يحرم

يجلف او يطعام او حلب والادهن والسلاح ايضا والشب

وبعد ما يخرج من تلك فلا يورث في المغنم ما قد فضلا

ومل من اسلم يقيم طفله وماله الممك فية نقله

لا زوجة له ولا العتار وعبد القاتل والجار

فصل

في الاصل  
لا زوجة له ولا العتار  
وعبد القاتل والجار

لراجل سهم ودف السهم فارشا وما سوى هذين

يرفع له طالعده والصبي وامراة تحض او ذموي

والخمس للمسيك واليتم وابن السبيل ثم للتقديم

يخص ذاك القربى فقير منهم والا غنيا لم يورث شيئا لهم

ولا اعم الشئ بالتفصيل

باب استيلاء القاتل

ملك بعض بعضهم بنهم وهو لئلا محل عند غلبهم

وملوا ما اؤتمروا عليه فان يسمع نصرنا اليسا

فهو مجازا قبل قسم المظن لملك وبعده بالقيم

وما لهم في اموات ولدنا بسبيهم ملك ولا جمرنا

ولا مدبر كذا امكاتب والصل منهم ملكا اذ قتل

في الاصل  
يخص ذاك القربى فقير منهم  
والا غنيا لم يورث شيئا لهم

في الاصل  
صان

راجل



باب المصالح

لولا فخر الواصل من طاهم بالامن مالم ولا سيما لهم

وليتصرف قبل الذي يخرجه اذ ملكه من امله مشبه

وقتل متا من كفيه اليه في الحال والتكفير مال الا فطيه

كسهم يقتل مما اسلم ثم او بعض اسرا البغضهم قتلهم

فصل

لا يترك الحي لكتسة فينا سوى ان صار اصل ذمة

فان يرد لحد الدارهم منع وان يعلم فقتله شرع

ومن اتانا مسلما فماله ثمة منهم لنا الا طخله

باب المشرق والمغرب

والواجب بالمشرق ارض العرب وارض من اسلم تحت التظلي

او قسم اذ قمت بعنوة لاصل منهم وارض البصر

والهم

والحام في السوا او طاهم بغيره فمما قاتل ذا

عليه او كان يصالح فتوا هو الخارج في حرب طوا

للزعر درهم وصالع فاعلم وذو الرطاب فمست الدارهم

وفي حرب السهم والقتل قتل ضعف خارج في الرطاب فمصل

ولا خارج عند غلب الماء ونضبه او افاة السواد

وان يطل او يسلما في كل الخارج مثل ما لو اسلم

فصل في الجنية

وهي على كل فقير يعمل في كل شهر درهم يحصل

وضممة على وسيط الحال وضعف اذا على كثير المال

من الجوس او اهل البيت والوثني الصبي لا العربي

ليست على المرتد والصبي والعبد والمرأة والصبي

195



ولا يقتل بالعتل	ولا يقتل وراهب معزل
ويؤخذ الذي بالتميز	عن زينب والركب المير
لا يركب المير ولا السج السوي	والسراج عمله لا يستوي
والمنع للمير غير معصم	لغيرهم ولا يقتل مسلم
بل بالمحرم بل بالحراب	او فلبهم في الجحج
وما اخذك جارك فاحبس	بصرف في مصالح الاهوال
مثل بنا قنطر وحسب	ومنزق مقام وسف

باب الرقبة

بحسب مرتبة الاسلام	مع عرضه ثلاثة الايام
فان ابي يقتل غير المرافة	فيسر مؤيد بالردة
ثم نزول ملك من يرد	يكويده موقوفاً الى ما بعد

فان

فان يتب عار وان يتعل	ردنه فكسبه فوجعنا
في حال اسلام لو ارتد	في حال ارتداد فوجعنا فاعرف
وعند حكم بالحق يظهر	تتعد ام الولد والمير
ومن دينه وما يتعد	كسبه وعقبة فوجعنا
فان تمت فالعل من ذاك	وان هذا المير جاز طاعت
وما ازله عن عند الورثة	وما من عليه لو ان يعقبه
ومع كونه من صبي يقتل	كالاعتداء فهو منه يقتل

باب البقاء

اذا ابى عن طاعة الامام	جماعة في بلد الاسلام
دعاهم لثبته شبه لهم	فان ابوا من بعد ذاقوا العلم
جمعه واتبع المولى	وعند فقد فقه بحل

1957

ing

Top

rsity



والمسلم يترك	والسبي الأولاد فيه مؤثرون
لو قتل الباغي لقتل وظاهر	عليه هو فقد لغف وما اعتبر
وغيرت القاتل باغيا قتل	والعسر مع تأول لزامه
بيع السبي من أهله الفتن	بحكم مع علم هذا فاطن
كتاب اللقب	
أخذ ما أول به ثم النسب	ثبت بالحق من له انتسب
ولو العبد وهو المال	وزرقه من صوته المال
وارثه له وليس ينفذ	أصرف عليه من يأخذ
كتاب اللقب	
هو أمانة ولو من الحرم	إن أخذت لجرأ ولا حرم
وأشهد الراجل ثم عرفاً	لألا الإياس من أن يعرف

غيرت القاتل باغيا قتل  
 وبيع السبي من أهله الفتن  
 ووارثه له وليس ينفذ

ما عجل ربه والهدى	ما كان قتيلا انقفا
ثم إذا المالك بات خيرا	بعد الضمان والمضى باجرا
وهو بالانفاق على البهائم	دون اذن المظاني غير لازم
وليعرف من اجرة ذاك الفع	لا والاباعها بالشرع
ثم له من ربه ان يمنعا	لو يأخذ الانفاق منه فاسما
وما عليه فعل للمدعي	بغير برهان عليه فاسمي
وأما يثبت علامة الفع	على ولا يجبر فيه الشرع
كتاب الابن	
من ربا ما ماسة السر	فأربعون رهالة استقر
حضر ولد دون له بقدره	أن كان هذا شهيد فمأخذ
وان ابن منه فماله ضمن	وام ولد ومير كفت



1957

صاحب



كتاب المفقود

من جهلت حياته وموضعه  
فلينبأ القاضى له من ينفعه  
في اغترمته وحفظ ماله  
وقوته زوجة له ولطفه  
ولم ينز بينه وزوجته  
الى انقضائه من ولادة  
والارث والمدة منه بعدا  
حكم عالم بموت فاعلم

كتاب الشراكة

وهي على طرفين تلك قوى  
كاللذين لا يبين معا فاكثرا  
والكل اجنبي مع من شاركه  
شركة العقيد بلنفا الشراكة  
وهي من اوضه اذا تضمنت  
وكالة مع الكفالة ردفت  
واستوفى المال والنفق  
والدين اما الشافعي كالحنفي  
فلم يميز من كافر مع مسلم  
وما اشترى الفرد بيع للشركة  
الا طعام اصله مع كسوة

وعمل من عليه دين يلام  
شريكه كشركة الذي يفرم  
ويطقت ان ملك الشريك  
فهم فيه شركة العقيد  
لورث الدينار والراهم  
هو الذي يصح فيه فاعلم  
وهي عنان ان تضمنت فقط  
كالة فمع فضل يشترط  
في المال دون الربح او فكل  
الربح مالا او موقوف فيه  
ولم يملك الخلف وخص الشري  
يلعب الايمان دون الآخر  
شركة التقبل الايمان  
في الشغل او شغلين يفصلان  
من يتقبل منهما يلزمهما  
ذاك ومهما يكتب بينهما  
وشركة الوجه ان يشترط  
شيئا يلام وما قد اضيا  
بغيرهما في البيع فالربح تسع  
لاصله في القسم والفضل تسع

من الرأى  
فمن البيع والراهم  
فمن الذي يصح فيه فاعلم

195

ing

فصل في الشركة الفاسدة



ولا يقع في اصطلاحه ما هو ملك من كتب

وربح شركة بغير المال عند فسادها بطل حال

ولا يترك مال البعوض بل اذا ذكروته لها قد ابطال

كتاب الوقف  
يزول ملك واقف مع القضا وهو بلا قسم وقض ما مضى

وجعله لجهة لا تنقطع شرط وقسه لاهل منع

وصح وقف لبقار بالبقرة ووقف مقول بقرى بغير

يبدأ بتعديله من غلته والدور للسكنى على ذى حاجته

وجاز للواقف صرف الفد لتفقه والشرط للولاية

« كتاب البيوع »  
يقع بالقبول والإيجاب وبالتطاعى مطلقا في الباب

بشرط عرفان الوصف الثمن وقدره لان الشار البيع

وصح

وصح بالخضراوات باجل ومطلوع الشمس بغير

والبيع للطعام بالخيار فيه والسيل بالماضي من ماله

لقد اوجر بعينه صح ولولم يدر قدر وزنه

وصح في صاع لبيع حبه في كل صاع بكذا في مرة

وقل كذا بكذا من ثلثة كذا ذرع في ثوب بغير الجملة

ولم يسم فجميع الصبرة ان ساد في النقص في الحصه

وبيع اذرع لغى من مائه في الدار لا في اسهم البيعة

فصل

وفي شراء دار بناؤها دخل كسبر في بيع ارض اتصل

والزرع لا يرضى ما لم يذكر كذا انما يبيع الشجر

وجاز بيع ثمار ما بدا حاله من شرطه كذا اقل

195

ng



صح الاستئثار كبسب في سبيل وياقلا في قشر

واجب الكيل على البائع ووزن الثمن على المشتري

باب خيار الشرط  
يصح للبائع أو لمن شري أولها ثلاثة لا أكثر

الا إذا أجاز في الثمن صح وذكرها في شرط نقد صح

وملاصع بائع به لا يخرج له خيار الشتر فيخرج

والعلم شرط الفسخ لا الإلابة بالموت يسقط أو مضى إليه

لو باع عبده على الثمن في فودق العقد بلا توقف

لأن إذا فصل فيه الثمن صح إذا عبد الثمن لم يفسخ

مشتريان بالخيار إذا مضى وإذا لم ينفذ لم ينقض

وشرط كتب أو لحظ عدما أن سارر والمشتري أو نجا

باب خيار الرؤية  
صح شراء لم ير لكن له إذا أراه له بطله إذا رأى ولو باطله

ولم يكن بائع كشرى ثم كفت رؤية وجهه العبر

كذا رقيق ودواب مع كفل وظاهر التوجه إذا بيع أصل

والدار لا يبرأ من داخل ورؤية الركن كالمركب

وعقد اعني صح والخيار له يسقط في العقار عند الوضوء

وغيره بالجنس أو بالشم أو ذوقه كروية في اللحم

ولا خيار لا يرى فلا شترى ما قد رأى ما لم يكن تغيرا

من اشترى شيئا فباعه في البض لا رد سوى عيبه

« باب خيار العيب »

ويأخذ المبيع بالذي اشترى أو أن يرد له عيب أن يرى

والعيب ما أوجب نقصان الثمن عند التجار كالجحون والنس



والبيوع والقرش والاباق	واللفز والرفق والاستراف
فان بين عيب لدى من يشتري	يعد بارش او يرد ما شري
لاذن بائع ويعد الطمع لا	يرد الثوب وارشه ان يجد
والذي باع قبوله اذن	وان بيع لسواه نقض الشئ
وان خط او يصفى ما قطع	عاد بنقص فيه الذي طمع
كما يعود ان يبيع ما عابا	او مات عند او لأكل طعنا
ومشتري يبيع ويطلع وجه	ما فيه نفع منه وهو قبيح
يعود بالارش لنقصه اذن	وعند فقد النفع بملة الشئ
لورد ما باع بعيب بقضا	رد على بائعه لا بالرضا
من ادعى عيب البيع ارجى	ليس عليه ان يؤدي العوض
بل يجب البائع او يرد من	على وجوده لديه فالتقوا

في الاصل قلنا  
والذي باع قبوله اذن  
وان يبيعه للمردف



لو وجد العيب لبعض الشئ	فرده او ارجعه للشئ
ولم يجد عيبه بعض يستحق	من ذلك والخاصة النيب حق
ثم الرضا يسقط لا ركوب	صح شرط البوع من عيوب
باب البيع الخامس	
ولم يجر بيع دم وخمر	فغيره وميتة وحمر
وامرات الاولاد والمدر	وبيع غلوه اقطا لمشتري
وبيع طير في البراءة	والحوت في الماء ما حواه الصلابة
كالصوف قبل الجوز والالفة	خزوعها ولو لو في صدف
والجنح في سقف ولا الذراع	ثوب وضربه لقابض زن
والثوب من ثوبين والمخارصة	والرمي للاعجار والملاص
وابق على امر ليس به	ولبن من الفتاة الرضعة

195



وشره في روافد الانه كذا بذاك النفع دون الشك  
 كذا اشترط ما قبل ما تقدم له بدو الثمن الذي عقد  
 والريح لا ينفك الا اوزنه والطرح عنه بلذا اوزنه  
 والريحان فيه والنور لا ينفك في البيع لا يجوز  
 ولا يقوم الحاج والياس ولا الغطاء ومصادق الناس  
 والمشتري في قاس البائع يملك بالتبعية باذن البائع  
 يبيعه بمثله الا قيمته ويمنع المنة له مع هبته  
 والرجع للبائع طاب دونه ويبع ما ضر لباد بكرة  
 كالباع من بعد اذ ان الجمع لا يبيع من يريده فيه فاسم  
 ولا يباح فرفة المضير ذي الرهم المحرم عن كبر  
 باب الاقالة

بالثمن

بالثمن الاول جاز ولازم وشرطه الاول في البيع يتم  
 وتلك فسخ ثم في هفهما وفي هفوف البيع هفما  
 ينفك اهلك المبيع لا الثمن وملك بفضولك واستغن  
 باب التولية والمراية  
 يبيع بما قام عليه التولية وان يزد عليه فهي الثانية  
 والثمن المثل شرط فيهما ثم اليه جاز ان يضمن  
 في صفة وقتله والقدر وطرحه ما اخذ وامن اجه  
 واجرة الحمل وسوق الفتم لا اجرة الرعي ولا العلم  
 فان نحن ياخذ بعل اوزنه وان يئن ولاه بالنقص  
 يباح البائع بالتغيب بلا بيان ولو لم يكن التغيب  
 وبلا بيان بعد وطن الكبر وبعد ما التغيب فهو جري

بلا بيان الاصل قلنا  
 بالثمن الاول جاز ولازم  
 في الذية او الفسخ شرط  
 والثمن الاول فيه فليس  
 شرطه الا في البيع يتم

195



وان يترك او يراجع ما اشتراه ولم يبين خبرا

فصل  
بيع العقار مع لاقول من قبل قبض وشر المالك

بالدين لم يملكه ان يملكه ولا يبيع للمغير حق يملكه

وجاز في الأمان قبل قبضها تصرف والخط والزبد

باب الربا  
للفضل والنكاح اذا ما اجتمعا

أما النكاح الواحد قد حرط وكل ذابحل منها عدما

والبيع في الوفاء او في الله بجمعه ببيع ذابحل للثقل

واعتبر النصفين لا المقايضة فيما سوى الصرف من العاقبة

والبيع في مختلف اللزمان تما وضابح كالإيمان

ومع بصفة بيضتين جاز كقصة كفتيت

وجاز ايضا بيع تربط مثلا بثل كزبيب بعنب

والخبر بالحب ولم يثبت بها ما بين مولاك ومولاك

باب الحقوق والاستحقاق

والبيت مهما اشترى بكل متى فعلوه بنكره الاستحقاق

لكن في المنزل هذا أو غيره اذا اشترى بكل متى فعلوه

فصل  
بيعتين بينهما نسل لهما اذا استحققت لأبأ قاربها

أقربا لهما وقال اشترى فبان حلالا وأبأ لثمن

فصل  
أما على البائع ان يحضره او فعلى المبتدئ لغيره في بيته

صالح عن دعوى بطلانها استحق لبعضها فلا رجوع يستحق

وان يأتى قنادة بقطرها يرجع بقطر نقص ملكه لا

فصل في بيع الفضولي  
من باع ملك الغير للمالك ان يفسخ او يجيز فعله اذن

ومع عتق مشتر من غائب لا يبيعه ولا بأذن الحاكم  
فصل  
ان تم بيع الغاصب



باب السلم  
 يصح في معلوم قدر وصفه بالكيل والذرع وعند معرفة  
 في الجوز والبيض وحب اللين ان علما ما سمي من ملبس  
 والفضة لا في مزرع الاطلاء مجهولة وجزء الرطاب  
 والحيوان والجارو وعيدا وهو هو اللحم ايضا فدا  
 كذا بكتال فتى حين او بذراع رجل مبيع  
 لو في طعام قرية مبيعه او مثل تمر خلة مبيته  
 وشرطه بيان جنس وصفه والنوع والقد كذا في الذرة  
 بقدر رأس المال في الثألي وموضع الايفاء في العقلي  
 اسم الغلاف في كذا ثم نقه نصفها فقسط نصفه الباقي فسد  
 ولم يجر نصفه في سلم ورأس مال قبل قبضه فاعلم  
 لا بأس باستعانة السلم في الطست او في الخن او في القوم

من الاصل ولا

في قبض رأس المال قبل القبض ولا في الاستدانة بالدينار

مسائل

مسائل شتى  
 وكل ذي ثياب وزى ثياب في سبع والعشر والارباب  
 يصح بيعه واصل الزم  
 ولو في زوج المشرقة قبضه لا قبضه وليس فيه قبض  
 ولو في الجوز فدا فدا فنان او الفقه فهو فدا  
 الجوز فدا فدا فدا او باض طير فدا فدا فدا  
 باب الصرف  
 الصرف في مبيع ثمن ثمن فالجنس بالجنس بمنزلة  
 مع تعاقبها ويستوي الحسن في الردي ولو في الردي  
 وان كان جنسها قد اختلف جاز الخراف ان يأن لها بلف  
 لو باع شيئا بحلي ودفع قدر الحايض وان داما دفع  
 يصح في السيف بدون حليته ان لم يضر فليصل له حليته  
 وفي اناء فضه بالفضه يشترك الا باقية الفضه

Top

rsity



لأن إذا حرك باستئناف	غير في الرفع ورد الباقي
وبيع درهم ودنيا	مع دينار ودرهم
والهام في النقص وعلم الغلبة	مها تثنى فان تثنى من نفسه
فلا يباع بغيره بالبض	او غاص في الماء او مرضي
وان تثنى غابر الفسما	بالناس وبغيره
ومن شئ بالتاس بغيره	ولم يمينه في العنق
ومن بيع شئ بغير درهم	من الفلوس مع ما بالقيم
كتاب المظالم	
تبع بالنفس بقول الطاف	كفنت ذاقوه الماشل
وشارط الدخ بوقت لينا	بغيره فيه والاسجنا
يفضي في على ما عليه	ان لم يسله غدا اليه

في الاصل  
والعلم في النقص وعلم الغلبة  
مها تثنى من نفسه او ذهب  
ببيع عشرة من الدراهم  
دينار دينارين او درهم  
والكلم في النقص حكم الرفع  
مها تثنى من نفسه او ذهب  
فلا يباع بغيره او ذهب  
ببعضي بغيره او مرضي  
وهكذا مها تثنى غاص في  
شرط التاس في اربع المظالم

واللفظ بالبين الصحيح ثابت	يصح ايضا لرفع المهرالة
بقوله كفنت عن ذاكنا	او بالذي عليه ما وبخوذا
وان يعلق بما بالاسم	من الشوط الذي يلقم
يفضي عن ثابته مع	صحت به لا بهو ببيع
وفما من اذن اصلا	عاد عليه لا اذا تعدى
وما على الاصل للرفع طلب	بالمال قبل دفعه
وان يلازم ذاك بالضم واذا	سلم اصل برئ اللفظ ذاك
لأن ابرار الاصيل والفا	ياحمه في الفسخ ولين ينكس
وان يصالح ضامن بالف	عنها نصف برئان نصف
وجائر كطالة بالتمن	لاشئ ومودع وموهو
رفع الاصيل لللفظ قبل ما	يطى اللفظ لا يرد فاعلم



واللفظ



كتاب الرجل  
دين على اثنين وذاين كفل  
يرجع من ادى على النصف فضل  
ولو كفل رجل ثلثا فله  
يرجع من ادى بشئ جهل  
ان شكر بالنصف على الخيل او شكر بالكل على الاصيل  
لكن اذا ابرى احد هذين كان على الاخر كل الدين  
ومن عثر المديون كفل سلمه وهو لعنوا اهل  
كتاب الخوالة  
بالدين صحت برضا الحال عليه والمجمل والمختار  
ويبدأ المجمل لكن في سوى توى فادبر اذا الدين توى  
وهو بان يحدها ويقسمها اذ لا يشهدوا ويؤثرون  
ما هم مختار من الاقال ما احلنى الا بدين غراما  
اعمال بالدين بال مودع صح وان يهلك يدا فاسمع

في الودع  
الرجوع من ادى  
بالنصف فضل

وتكره السطاج المقدر فيه  
اذ كان من الاصل نصفه  
كتاب الضمان  
اصل القضا والاهل للشرارة  
والعدل القضيبة بالنيابة  
والفاسد الطامع غير الاصل  
لكن بفقط استحق المذلل  
من لم يثق من نفسه بالعدل  
يكره له التعلية والتولي  
ومن تولى ما زما قد رونا  
من قبله من القضاة الفطما  
فمن اقبل ذوى الجبس بما  
عليه او يطلهين الزما  
ومما وما عليه يمينه  
لا عليه في جميع الامنة  
يعمل في الاوقاف والودع بظاهر الحجة للمنازع  
يبرز للحكم ولا يقبل هدى غير قريب لم يأت تفردا  
ولا يسار برأى الخصم ولا يشتر للفرد من هذين  
فصل  
ومن الى تسليم متى وطلب حبس الغريم ما يجب التوقيف

195



في ثمن والمهر من المهران مجالا للزوجه  
 لا غير وان اولى القرون اثبت ذوالق في ذالك  
 كتاب القاضى وان لم يظهر مال له اطلقه غير برى  
 ويجوز المزوج القوم من وطءه لاسيما لثبوتها  
 « باب كتاب القاضى الى القاضى »  
 ويلتزم الحاكم نحو الحاكم في غير حد وقصاص لازم  
 ليحكم القاضى النكاح قبلها اليه بالحد الذي قد وجب  
 ان اودع الكتاب شاهدين من بعد ما يقرأ على هذين  
 فما اذا اجاز ذالك ينظر في ختمه ثم لهم يستقر  
 فان يقولوا ذالك ختمه فلان القاضى لنا وسلمه  
 مجلس الحكم وقد عرفنا ما فيه عند الختم اذا شهدنا

خلافه  
الختم

ينفذه

ينفذه عينه ويلازم للزعم بالادنى وحكم  
 وتحكم المرأة اذا تعلق في غير حد وقصاص يوجب  
 « باب القاضى »  
 لو حكما شخصاً مريباً بالقضا ثم قضى قبل رجوع عرضا  
 من احد بينات تحصل او الخذف او على من ينقل  
 صح بغير قود وحده ودية في جزاء ذى القدر  
 فان الى القاضى انتفى حكمه موافقاً لمذهب به حكم  
 وان يكن مخالفاً لمذهبه ابطاله ولم يكن يعا به  
 وعلموا لوالديه والولد وزوجه مثل القضاة قدس  
 « سأل شتى »  
 ذوالسفل لم يجز له ان يتدا بالارض من صاحب الميراث  
 رابعة طويلة اقصاها كذا مدة رجاها

خلافه  
مع القضا

خلافه  
تجد



لافتح لباب الذي الاول في هذه وجار في المدايرة

من ادعى اليها في زمان وقال اذ طوب بالبرهان

انتهى ثم استدعى هذا يقبل ان يرهن بالتاريخ دا

من يعتز بقضيه هو الرق ثم ادعى الزيف به يصدق

اقبالا لئلا يقال لا وبعد ذاصه فقول يقبل

من قال هذا بين ليس هو في ليس سواء وارت فليدفع

من ادعى دار القاب وله لاخذ فقط بحجة ما كان له

او من له ثلث ماله يقع على جميع ماله الذي يقع

كتاب الشهادات

تليزم بالمدعى اذا التزم له وسندها في كل حد مستحب

وفي الزنا اربعة اركان وفي القصاص والحدود اثنا

وفي سوى ذلك شهادان او رجل في دونه انان

وفي ولادة او البطالة تلتفي شهادة من رأت

والشرط وصف العمل بالعدالة واللفظ بالتصريح بالشدة

لا يشهد قبل الخط والمميز ولا يشي ولو لم يفسد

الا سحبا من ذوي الصلاح بالموت والعنف وبالنجاس

باب من يقبل شهادته ومن لا يقبل

وهذا ما يشهد اهل الذمة فيهم مع اختلاف المدن

واهل اهل ارضهم يقبل الخطاب انتهى فتقبل

ويقبل الاقلف والضي ومشكل واصل من في

والمدل وهو للبار اجنب ومعتق لمعتق لا يثبت

والاخر للاربع وللخامر من الرضاع او بصيرة من

في الاصل  
تلتفي بالشهادة من رأت

لا يشهد قبل الخط والمميز

في هذه بالبطانة

1957



لا الأصل للرفع ولا الفعل ولا المجرع أول درجة له -  
 ولا من الهمزة ولا المجرع ولا الصبي أيضا ولا الشريك  
 فيما له الاداء للشهادة ولا له ان كان ذا عداوة  
 ولا من المجرع المجرع بالهمزة واللام بالهمزة  
 وما من المجرع وهو عاري ولا من المجرع بالهمزة  
 اولها ما قبل والاولى على المجرع وبها يقول  
 ومن يقني للملار النافذة من يسب للفتاة العاصي  
 « باب الاختلاف في الشهادة »

هذا الأصل هو ذو المجرع

لا تقبل الدعوى بالبرهان موافق في اللفظ والعاق  
 مع اتفاق الشاهد فيها عند ما خالفها في اللفظ  
 عن اذ يشهد بالالف وذا بالعين لغت للتخلف

وان يان هذا برده باللف تقبل لما خالفهم في اللف  
 وميثما قد شهد بالالف ونزادوا في هذا نصف  
 تقبل في اللف سوى القضاء الابن يشهد بان جاني  
 بينت ان فاعلا بقتل وانفق في الوقت لا العمل  
 فاعلمها لك اذا اولاهما منى بها الحكم لغت افعالها  
 امتلأ في ان من مدوق يفر يقطع اللف وصف ان في لذكر  
 من يشهد بالمتدري وفي الثمن والظاهر دون له اذا علم  
 « باب الشهادة على الشهاده »

هذا الأصل يذكر

تقبل في غير المدود والقود عند تقدير الاصول بالمدود  
 عن كل أصل واحد فروعان يقول أسعدا فيشهدان  
 تشهد ان الاصل في سلامة تشهد نأبذ على شهادته

195



والبيع ينفذ عن اوصافه  
الاربع اربع اوصاف

فمنع عن اصل الفلح  
والبيع عن اوصافه  
والاربع اربع اوصاف  
فرعه اربعة  
« كتاب البيع في الشراة »  
صح بيع قبل حكم وقفا  
بل يضمن ما يجره انما  
وان بقي من الشراة  
ولا هذا بيع على القيمة  
وفي الفداء يضمنان القيمة  
وفي الفروع بالبيع لا  
من يملك المقديون وفي  
توليده في اخذ من وقفا



سوى الحدود والقصاص  
بحق عقدة تسليم الثمن  
يمقد للنطاق بالتوكيل  
لكن حقوق المقديين محجور  
عن البيع مع الاصل عن ثمن  
باب الوكالة في البيع والشراة  
كل البياع منسوخ اليه  
وفي شرا العبد او المملوك  
لا في شرا ثوب ولا بهيمة  
والوكل الرد بالمعسوم  
ومن يوقل بشر اعين بطل  
شراؤها لنفسه اذا قل

هذا الاصل  
يقتضيه للنفي وكل الزمان

هذا الاصل  
المحذور

195

Top Saudi University



لا يثبت الركن بالبيع	فصل في سداده تردداً على من
ويثبت البيع من الركن	بالرض والتأجيل والقبض
أما إذا ثبت الركن	وصوله في نفوسهم ما ذكره
وجميع الصفات فيها	بالقبض لا الشراء حتى يكملوا
وليس يثبت أحد الفرعين	منه واحد غير وفاء ديون
أو في خصوصية وفي الملاق	أو رد مبيع مع العتاق
وليس للركن أن يوكلا	لا يتغير بغيره ولا في جهته
« باب الوكلاء بالخصوص والقبض »	
ليس على من يوكلا بالخصوص	وبالتقاضى القبض في التضيعة
لأنه هالة إذا ما وكتلا	قبض من لا يثبت فاعقلا
وان وكتل بخصومة أقر	مع عالم صريح والافهم

ويثبت القبض في قبض من	بالمالك من كان له به كذا
لما دعى توكيله بالقبض	أو من من حقه ان يقبض
فان نفي الاصيل يعني ما مضى	ثم لما الرصيد فيها قد مضى
ليكن الموعود الوعيد لا	أو من يدفع بأدعاءه
وكما يقبض مال فادعى	فرضه الوفا لأصل دفعا
لو قال المفق عشري هندي على	أهلي بضع لو مثل ابدلا
باب غرض التوكيل	
تقبل بالفضل إذا لم يملك به	أو يتولى الاصل ما وكتل به
وفسخ ذي الشركة لافتراق	والموت والجنون بالطلاق
كتاب الدعوى	
الدعى ترك الخصام يملك	والدعى عليه من لا يترك
ولم تجز دعوى خلت عن ذكر	ما يدعى من جنس والقدر



واضح ان ذلك عينا افضت او يدرك القيمة ان تضررت  
 وفي التفكير يدرك الحد له واليد تم الدين بوصفه له  
 وليقضي بالاقرار ان نعم ولا شهود وادخلها  
 وبالمطالبة في بعض الحق للمدعي باليمين في تحقق  
 لا حلف في الحد كذا اللعان وسارق بثلث اعضاء  
 لو قال في بيعة في الامر ليس له التحليف عند الصدر  
 والحلف بالله وبالمرضى لحلف لا الزمان والكان  
 وفي ادعاء السبب الرقعة حلف في حاص ذ افاستع  
 كنه البيع بلا بينكما في الوقت بيع لا بما عقدتم  
 والعقب لا رد على لزم وفي النكاح لا نكاح فاعلم  
 وفي الصداق لم يثن بياض والحلف في اليراث علم الظن

من الامور  
 والدين بوصفه له

لواقتدى الهند او صالح في حلف من يعلم يحلف  
 في الحلف في قد ربيع او ثمن باب التحالف  
 ثم اذا اثبت كل منهما كان اخو بالخيانة المقدما  
 وعند عجز منهما فالحلف ويغني الحلف عند اسدنا  
 فتايل في البيع ثم اختلفا في ضمن المقدمة تحالفا  
 يقضي في يمين في المهر وان يرضى يقضي لها حيشة  
 وحلفا ان لم يرضى بغيره وحلفوا اذ ذاك مهر متعلق  
 في الحلف في الاجارة التحالف قبل الوفا لا بعد خالك فاعلموا  
 كل من الزوجين ما يصلح له من المنافع فهو في النكاح له  
 باب دعوى الرجلين  
 وجبة الخارج في الملك امن من ذي يدان الحلف في الستم

195

لواقتدى



واحد من هذا على شيء سوى غيرهما ينفي لهم على السوي  
او كمال امرأته فافلا وهي لمن قد صدقته فافلا  
او كمال من اخر نصف ان وافق التاريخ وقفا يعرف  
وهو انما اذا ما سبق اعلى تاريخ فخذ القضاة  
او بالشر المطلق كل هذا من غرضه تراها فافلا  
والجاء يعرف النظام اولى من الناس بالنظام  
ولا يفسر القريض بالتمام اولى من الناس بالتمام  
والقول للفضل الذي يعرف عن نفسه بانته  
وان يقل اخى عبد الله او لم يعرفه هو عبد ذي اليد  
وصاحب البيع والاتصال بالسور اولى من ذوي الفضل  
باب دعوى النسب

هذا الفصل  
في كتاب الميراث  
باب دعوى النسب

اذا ادعى البائع مولودا له ذلك هو ليس له  
ويفسخ البيع ورد ما انتقد فذلك قد عارض لعام وله  
وان تله من بعد ست أشهر توقف دعواه ونحو الشري  
كتاب الاقرار  
بهم من حرم مطلق بحق ولو مجهول عليه مستحق  
ويانتم البيات مع بينه ان غرضه كذب في تبينه  
ولا يصدق في اعتداف المال بدون دهم بقل مال  
وان يقل مال عظيم فهو لا يقبل دون المائتين فافلا  
وان يقل نصف دراهم بالثقة لا يقبل التبيين دون عشرة  
وان يقل دراهم والمطلقا فان كان ثلثة فمقتضا  
وان يقل عشرة فبالأمانة اقرا على فدية الدية

1957

Copyrighted material

rsity



اقبح فاعيله بيينه قل للمفرع بمينه  
 وشروطه الخيارات الاقرار كاللفظ والحق عليه جاري  
باب الاستتار  
 يصح في البعض مع اتصال بما اقر لامع الفصل  
 ويصلح استتار الباطن دار صح عن عرضه ذال الجدار  
 ومعنى الرضى الرضى برب يقضى الجياد فيها وان وصل  
 وصديق الرضى المصيب لفظه في ثوبه المفصوب  
باب اقرار الرضى  
 اذا استدان قبله اولها فيه بمعلوم يكفى  
 على الذي في سقمه اقرب لا يعني لا وارث كدب به  
 وان اقر بغيره يكفى منه ولا اب له معين  
 يلحق به الفلام ان صدق به في ارثه له كذا في نسب  
 وان اقر باخ بعد الاب شاركه في الارث لا في النسب

كتاب الصلح الصلح بين الناس بالافرار  
يجوز في السكون والافرار  
 وهو ليس ان يمال او قسه او طأ جارة اذا بمنفعه  
 في حق صديق كبيع قد جرى وهي فطيم من قدامك  
 هذا اذا كان مع الافرار امام مع المسكون والافرار  
 صحيح عن مال وعن منفعة والرق والتعاقب والجنابة  
 وبطل الصلح على الوكيل ليس على الوكيل ما لم يكفل  
فصل  
 والصلح عن دين كذا البعض ليس بتعريف كبيع بعض  
 فجاز صلح الشخص على الذي نصفه او مثله مؤجلا  
 لا بالذات مؤجلا عن الدائم المجالات  
 ولا عن السوداء والمؤجلة بنصف البض او المحلة  
فصل  
 لو وارثون اقر جوا بمال لبعضهم جاز بكل مال



في المرض والعقد او عن النقص بفضه في ذالتعالج في ربح

كتاب الضاربة

هي حركة المال من الضاربة وعمل من جهة الضاربة

والضاربون المال من نقود الامع شيوع ربحها الموجود

ثم الضاربون الملقا جازا الشرا والبيع منه مطلقا

والقول والتوكيل والابحار والارتيمان في البيع والابحار

ولا يضارب بالمال مع آخر الا بتفويض او اعمل ما ترى

ولا يزوج امة او عبدا لكن يبيع آبهما او فقدهما

ولا يخالف اذنه في بيعه او سلعة غيره او احد

فصل

وتفسد العقود في القراء بروت ذى المال او المضارب

وعزله بغيره فان دوى والمال عرض باعنه واقترا

فصل

وان يسافر فله الفداء والبس والركوب لا الدوا

الا ان يبيع ما حال بحسب اتفاقه على النفع فالتبوا

كتاب الوديعه

تميز في امانة لا تضمن بالملك ان فرط المؤمن

فان نقاها واقرضنا لان تعدي فانزال ما جنى

الخطايا بالخير يفي وضف في بعد طلب المؤمن

يخطا بنفسه وزوجته ومن يقول عنده من عيلته

لا يدفع مودع لما ضف وغائب بالاحضور الاخر

كتاب العارية

تميز فيها التملك للمنافع من غير تفويض بقول النافع

فواجره ولعاقب جميعا ليس لمن اعاره ان ينفذ

وكل ما استعماله لا يختلف بغيره ولا ضمان ان تلف

ثم على العار دفع الاجرة للروان ادى الى مؤنه

كتاب الهبة

تميزك عين هي من غير بدل مع القبول بعد ايجابه



195

ing

sity



بغير قول واهب وجبا	ذا الشيء او المخرج او المخلو
تتم في المقر لا الشاع	بالقبض للموز من متاع
وان نك المين لدى الوهب	تمت بلا قبض جديد فعله
وما يهبه لانه المين	فملاكه بنفسه لغدها وجب
وان يهب دارا لشخصا	بحوز لا العاس لدى النعمان
باب الرمي في الرهبه	
يصح رمي المورود ان فعله	والمع بالريادة المتصلة
والموت والتعريف من ان يري	ونقله عن ملكه لا غيرا
كذا اقربا مع الزوجيه	ثم هلاك المين في الموهوبه
وصحة الرمي بالتراضي	بينهما او بقضاء القاضي
فصل	
ومن يهب جارية دون الولد	صحته والاستثناء للعمل فسد
وشرط رد بعض دارا لغيره	منها مضي الوهب وشرطه انتفى

والصدق

والصفقات للمعات تتبع	في عتباتهم الصوع ممنوع
فريقها التملك للمنفعة	كتاب الاجارة
ويعلم النفع لدى البيان	كذلك السكنى من الزمان
او من كالا صنع والحياطه	وجا زما صرح ثمن للأجره
والاجرة لا يانزم بالعقد بلا	شرطا واستيفائه معجلا
لكن ان الدار والارض اقفا	لعل يوم اجرة اذا انتفى
كذلك للجمال في الاصله	ومن يخط مين وفاعله
ويجبس المين الذي لصغته	تأثر قبل لاخذ اجرة
كالعقد والصنع وان مبيع	فالأجره يلغى والفران مرتفع
لكنما الحمار والاربع	حدها للمين لا يباح
والشرط مهما كان فصل الصانع	بنفسه لا يتب فاسح



اجارة الخانوق والارض من غير ذكر عن غيرها شريح  
يعمل ما شاء سوى الاسكان للعين والقصار والطوان  
والارض للزراع بالزراع يثاء او يزرع نوعا علما  
وللبنا والفرس وقوا اذا مضى اعداد الارض بعد قطع ذبا  
والزراع لا يقطع بل يمتد انتزها حصاره منزله بأجر متلا  
والثوب ليس وفيه الحلقا يلبس من ثلث الركوب مطلقا  
اما اذا قيد فيه ما خلا يركب او يلبس من قدمه لا  
وان تعدى الموضع المعينا وقت اللزاع تعدى ضمنا  
وظا لا القبا والثوب أمر حقيقة الثوب عليه تشتر  
باب الاجارة الفاسدة  
تفسد بالشرط وبالجماله وفيه أجر المثل للمؤنة

أجر ما سأل شهر بكذا صح شهر واحد الا اذا  
سمى الشهر صح في ذي الجملة والوقت لا يقد ابتداء الف  
وجازنا اجارة الحمام كذلك الطر مع الحمام  
للعيب النحل واليناهة ولا المشاع فاحذر والركلة  
مقط لنسج فزله بالعشر يلفو للفساج مثل الأجر  
" باب ضمان الاجير "  
العين في يد الاجير المتك امانة فلا يضمن ما هلك  
في اليد بل بالهلكة والاهمال كسلف بزلق الحال  
وكالمكارى ضامن اذا انقطع حبل به يش كل ما رفع  
وغير ان كان بفلك قد غرق ودق قطار لثوب فانزف  
وفي انكسار الدن في السيل قيمته في موضع التجميع  
بغير اجر وما فيه انكسر واجره على الحساب يقتدر



في الأصل  
بفتح

وعلی البزاع والفضاء	فم بفتح الوضع المقطع
نحوه وماعدا الامير الشرك	فم بفعلة اذا الشئ ملك
نحوه الامير بفتح هجته	وان خلا عن عمل مدته
كن علامته في الفم	لرمي او فخر بفتح الخدم
الفتح فيها صح بالخيار	ويقطع الامر بفتح العار
وبالحرب وانقطاع الماء	عن ضيعة تزرع او رعاء
وموت من لفته قتل	وان كان لفته من قتل
وهكذا افتح بالسودار	مثل افتقار مؤجر لدار
بيعهما القاضى لين فظهر	وملته بفتح تركه السفر
والملته للزاد منها املا	منه له التعويض عنه بدلا
وملته الدكان للتجارة	تفتح بها اقلس الاجارة
كتاب المقائبة	



في الأصل  
او ملته

١٩٥

شراؤه

شراؤه حبيبه كذا السفر	بجوز والمنع له لا يعتبر
وجائز تزويجه لانه	والعبد لا يمنع من كتابته
والنخ في نقاه مع صيته	وعنفه والقرض او كفايته
وان تلد من سيد مكانته	تفني او استكارت على الكفاية
او لمحت فهي له ام ولد	وما لم كاتب من دهره
وصالحه كوتب بالنسار	صح بفتح طاحيل الوداد
لورقه الخليل بالقتلية	« باب كتابة العبد الشرك » في خطه وجائز بضم الهمزة
صار له العجز له يافعا	وان يكن لفته عقد مفي
من مال كبير فوطئها واحد	فولدت فقال من الولد
ثم ولحق الطافي كذا فحجرت	فمن السوء السوء والينة بنت
فيمن الاول نصف سيفا	ولقها وقال من عقها

Copy

ing

rsity



وقية الابن وصارها	فدافع العقر لتلك بهرا
باب من الكتاب والمزمع	
مكتاب اعسر على نجم وله	مال ففاض لثلاث امهله
او عجز الحالم ذاك ان طب	مولاه فحاوله ما قد كسب
وان ريت ذوالا انضى للبد	منه ولفقه لدى الموت حصل
والتيق مولاه يتي اليك	منجا وهو يفتق بطل
وهو طي الفتى او قد باطل	اسبابه كحرم له اشترى
وحال من زوجها الذي ولا	كفتق لها عليه مصدا
وان تلده من بعد ما قد انفت	لفوق نصف الحول ذاله ثبت
لكن يجر العبد منها الفتا	ولا ابنه لقومه لا مطلقا
وان تلده معتقة من العجم	يالي ابنه المقتق عند الاعظم



195

والتيقات هذه في الانساب	اول من التعقيب بالاسباب
وشروطه القدر من يورده	« كتاب الاكراه »
فلو جبه على البيع صف	اورده والتسيم بالبيع صف
ولو على الشرب لم يورده	للقتل والقطع فصف ذاهب
اما على الكفر فصف واجب	وذا على القتل والزنا واجب
وان على النكاح والطريق	مع مع الله على الاعناق
عقد العبد والصغار المقتل	« كتاب الحجر »
سوى طلاق العبد مع اطلاق	بعضها من الموالى بطا
والجرح السمي مع في الرمح	لا فاسق ان كان في الالامع
ومبلغ القلام بالاهمال	« فصل في مبالغ »
وتبلغ الانثى ببيض وجبل	والها بالسن فمستعمل

والعصاة



والقول في البلوغ للمراهق	وهو كيان لدى التوافق
« كتاب المأذون »	
وخلق الأذن للسمع وإن	يقرب بالشيء وإن شاء رهن
لا الناح والقرض والنوع الوبه	والمتعه والانطاع والكاتبه
وبينه في الدين أن ينفذ	وفاصل الدين عليه إذ عتق
ثم انتقل الأذن للمأذون	بحر مولاه أو الجور
أو بالألق أو بالاستعداد	أو موت مولاه أو ارتداد
وإن يقل قادم معرسي	في قبلة أو شدي في البدر
يلزمه الذي به قد أبحر	ولم يبع إلا إذا المولى أفر
بالأذن والصبي بعد الأذن في	منزله المأذون في التعريف
كتاب الغصب	
يلزم رد الشيء بمثل الغصب	وفي ثوى المتأذى مثله يجب
وتلزم القيمة لغير المتأذى	والغصب لا يجري بغير النقل

لكن غصب النقص في المقار	بالنقص والسكن يكون جاري
وواجب تصدق بالغلة	كالبيع في الغصب والوديعة
وإن يضر غاصب ما انتصبه	هل إذا أدى لما أوجبه
من الضمان مثل طعن الحب	وكالبعاد لله غرق الشب
في الشاة أن تنزع وفي الثوب إذا	خرق فامساك ضمان نقص فا
أو قيمة مع تركه للغاصب	فأبى يد الحق لنقص العائن
وإن يضر في أرض غير أوقع	سأله من بعد ما فيها قطع
ولأن الضرر القلع للمالك إن	يضمن مقلوعا ويحويه أذن
في صبغة الإيض أصرفيته	كله السويق مثل صفته
وإن يشاء أخذ حمار دما	زاد مبلغ مع سرق بها
فصل	
فملك المبيع التي قد غصبت	أن ضمنمت قيمتها إذ غبت

195

لكن



والقول للفاحش مع ميسره	في السر والملاهي مع رهاقه
من باع مضمونا فله حقه	للاكل ينقذ ذالا عنقه
نحو انه المضمون له الولد	امانة تضمن بالتعدي
والنفع لا يضمن والخمر	للم كذا الخنزير
ومن اراق مكا او كرا	لعز في يضمن والمجرا
« كتاب الشفعة »	
ثبت للمخيط في القطار	ان يبيع ثماني ثم الجار
جدا على من حازها بما دفع	تقدر عند الروس من قس
وملا يكون بالقطار	او اخذها الشفع بالرضا
فصل	
ومين يدرى بالرافله	عند القطار وعلى رب اليد
وليت الشفع اصل السب	والبيع عند نذر هذا الموجب
وما حضور ثمن بلازم	عليه من قبل قضاء الحاكم

والقول للبتاع في نريد الثمن	ان لم يهين نفسه من شفع
وطا اشترى بغير ذي الشفع	بقية والنقل بالثل دفع
واخذته بالحال في الوصل	او صبره الى انقضاء الاجل
او قيمة البتاع الاثمان	ان اشترى اطارا من او ياف
« باب ما تبنت فيه الشفعة أولا »	
لا شفع في الفلك ولا في المرض	والنقل والبتاع في المرض
بل هو في ملك القطار	بالملا الاجرة والامطار
او بديل للخلع او للصلح	من دم عند القتل او في الجرح
ولا التي تباع بالخيار	لبائع او لفساد جاري
« باب ما يبطل »	
ونزكه الاستحاد مع قدرته	يبطل في الصلح عن شفعة
وموته لا الشري ابيع ما	يشفع به قبل القطار او سلما

195



وباطل تسليمه ان اخبرنا	بالبيع بالالف فجلدنا الخ
اطلس في المذبح ببعته	له الرمح ونصح شفعته
	كتاب القصة
ويجب الحالم نذرا قاسما	مؤمنا بالاقسام عالمنا
ففي المقار المستند والتقال	ولو بارن جاز قسم العقل
لا في عقار الارش في الشكا	مضى برهنوا على من هلكا
يقسم للفرد اذا الكلال تنفع	وان يفدر فرضا هم يتبع
ويقسم المروض من مشرطا	يقسم جنسا في خلط فعلا
والبدن والحمام والبراه	كذا الرمح في قسم لا يجبر
والدور للنوم به تقسم	منفردا في الاراضي تعلم
	« فصل »
والزرع في المنزل وتقوم النجا	وفرن كل محقوق حسنا
وجاز شراة الفساح	عند اختلاف من ذوي السراح



195

وان يكن فاحش فبن يطر	تفخ لا استحقاق شفعته
	كتاب الزارعة
تصح في الجمع مع صدقيه	في الارض للزرع بشرط التخليه
تأهل العاقه مع بيان	
وصلة وشركة في الخارج	علم يجب اجازالم يخرج
والريح ان تصدرب البذر	وأجر مثل للشيك يجري
ومؤن الزرع بقدر الخط	وشروطه بالقسا ويقضي
	كتاب المساقاة
تصح في الاقطاب والاشجار	والنخل لا في مدرك الثمار
تقبل بالموت وبالاغزار	تفخ كعجز لشريك طاري
	كتاب الذبايح
ومن سوى السام والكتاب	مذبوحه يحرق في ذالطاب
كتارك اسم الله عمدا واذا	يقول بالنسيان لا يحرم وا
والذبح في الخلق يقطع الارب	او الكذب المروق فاسم

في الاصل  
فيها نعالج الجانب

في الاصل  
تصح في القصب وفي الاشجار



وجاز بالمعظم وما قد انزله  
 ولحم الاسنة والظفر  
 ويحرم ان يمد الشفرة  
 وزججه من القنار يكره  
 والصيد ما استألف منه بيع  
 والنعم الغافرة يجمع  
 والخنثى بكافة  
 حل واقتبا بحل حله  
 ذوالناب والمخلبة يباع  
 يحرم كالحدا من الضباع  
 ومشتان الأرض والضباب  
 وثعلب وابقع الغراب  
 والحوث والجراد بالمحلات  
 بسبب علامته كاه  
 كتاب الوضوء  
 يلزم للحر المقيم الموصر  
 عن نفسه لا طفله ولا ظهر  
 فيج لثامه في ثلاث النحر  
 اولها العبد طلوع النحر  
 ليس بمبرأ ولا عور  
 ولا يجراد ولا عرجار  
 اجمع ذهاب الكثر للذنن  
 او ذنب او آية او غير



وصح بالحيان وبالشولار  
 وبالخصي مع سمن الجبلار  
 وجاز بالثني من كل النعم  
 والجفع الخوص من فنان النعم  
 والسبع مما يلي كذا من يقر  
 ان قصه القل الثوب الذي يقر  
 وسن ان يطعم من القنار  
 مقدار ثلثها وان يدفرا  
 لرغلط اشابه وحل قد دفع  
 اضحية الاطراف اذا وضع  
 كتاب الخط والابامة  
 يحرم شرب لبن الاناث  
 والاكل في آنية النقدان  
 وحل ما يفض من آنية  
 الاطراف مواضع الحرمه  
 وحول عباد وصفي يقبل  
 في الاذنه والهبات ميمر يقبل  
 وفاسق يقبل في المماسه  
 لا في مواضع تكميمه شكه  
 ليس الخمر للرجال يحرم  
 وحل ما بالنظر منه يلزم  
 لا يلبس التعريره غير الخاتم  
 سوى الاناث او على الصائم

في الاصل  
 الا

195



وبكره الالباس ثوبا للهي	مررا ولففه أو ذهب
وفصل في النظر والمس	
وينظر الرجل لغير العورة	مثلها كامرأة من مائة
ورجل من مملوكته	رؤية فرج وكذا من زوجته
ومسوا البطن من الملام	والظفر والعورة مثل فاعلم
واحدة العير هذا كالحرم	والس كالرؤية في النجاس
ويكره السيد من مملوكته	بغير اذنه عن زوجته
ويلزم استبراءه قبل شدي	لقنة بمضغ أو شدة
فصل في البيع	
يحرم بيع عذرات الارامل	ثم له من الشراء مائة اعم
تركيب مولى بابتغاء الامة	واخذ دين ثمنها للتمرة
من كافر عليه الامن مسلم	وبكره احتقا بقوة الارواح
وللهيمة شري في الفلوة	لا مفضل ما استغله من ضيعة



لا يئس في بيع بناء ام القرا	وليس في العصة بيع وشرا
تحلية المعصن لا بأس لها	ولعب بطبخ وزرد كرها
والنزول للمير على الخيل محل	والتمجر الجند اذا يهدى قبل
لا بأس للذمي بالعبادة	ولا دخول مسجد الجماعة
يملكه بشرط اذن الملك	واحد يكون يمس لم يملك
فبيع مريم البئر ارجونا	والبيع ضمائر يكونا
والشرب من مال مس في آنية	حل لادعي وللهيمة
لا سقي ارضه ونصب الدائم	الابادة ملك لا ساقية
يحرم منظر النبي من ما لا يقب	والسكر وهو النبي من ماء الرطب
كذا نفع للزبيب ان غلا	جميع ذاصا حراما كالطير

1957

1957

لا بأس



كتاب اعيان الموات  
في الاملاك فيه تأشيع القرى  
قال الله تعالى في كتابه



فإن قيل قد خلا من سكو كل من سكو بعد الحرق  
 « كتاب الصيد »  
 يعني أن معنى بسم جامع وكل ما علم من جوارحه  
 وطالب في القلب للأناذير أقدم وفي البازي إذا يدعى جمع  
 ولو غير ذلك من غير أن يكون على قلب بعد ما قد رسل  
 وفكره وكان حي أو دله محرم أو كان مجهول شاركه  
 أو ليس أو سوى ما سمي عليه والنام كذا في المربي  
 إذا نردى بعد وقع حرما كذا ما بينه وبين  
 كتاب الرهن  
 يقتضي بالإيجاب والقبول وضع في العقار والمقتول  
 وتم بالقض له محورا من غاي غير مميذا  
 ولم يجد في الرهن والرهان يفهم الرهن  
 فإنه يساوي القيمة الدين سقط وإن زود في التقدي لا تحط

1951

كتاب

أله

ثم له معنى الدين والطلب من رهن حق يورى ما وجب  
 « باب الرهن الرهن الرهن الرهن »  
 رهن المثلع للبيع والتمر  
 والمرو والدير المكتسب  
 رهن الرهن من مال السلم  
 وضع رهن العين عند الشئف  
 فإن قضى لأحد بعينه  
 فالعين لا تقدر له رهن  
 « باب الرهن بوضع عند عدل »  
 إن وضعه عند عدل مع فلا  
 والإخذ منه لا يجوز وإذا  
 وكل في بيع لم يعد لأجل  
 مع وإن بشرط لأفما أنقل  
 والاصل أن غلب قدر الوكالة  
 « باب التصرف في الرهن والحناية عليه »  
 بيع رهن عوقف على الرهن أو التصرف للدين والتمن  
 والقيمة الرهن لدى التأجيل أو طلب الدين مع المثلع

في الرهن الرهن الرهن الرهن







في شبهه على مئة مربعة  
 بنتا ماض ولجون جمدعه  
 بالخمسة من بني الماض يصرف  
 ومئة وفي الخطا نصف  
 او عشرة الالف من درهم  
 او الف دينار واصل الذم  
 في النفس او ما دونها لامرأة  
 كسائر ثم نصف اليه  
 ودية تلزم للانسان  
 في النفس والمارن واللسان  
 او شدة الرأس اذا لم يثبت  
 وذكروا العقل شعر اللحية  
 ايضا وفي العيين والاذنين  
 كذلك في اليدين والرجلين  
 وشدي الاثنى والاشياش  
 والنصف في الفرد من الاثنتين  
 والاصبع المشروط الفصل  
 وكل من فيه خمس الابل  
 « فصل في الشجاج »  
 ونصف عشر العقل في الرضوخ  
 والمشر بالكمال في الاشمة  
 ومثله والنصف في نافلة  
 والثلث في جائفة او امة

والثلثان منه في الناقص  
 وفي سوى الوضع حكم الشقة  
 كالحملات او كدامعات  
 والتمائمات والسماق له  
 ونصف عقل في اصابع اليد  
 ولا ارض في قلع لسن يثبت  
 بعد الجنون والصبي  
 كخاف في حملنا القضي  
 فصل في الجنين  
 وعقل سقط الضرب نصف الشر  
 والعقل له حيا ومات قادر  
 وان تمت من بعه فاليد  
 للاجل والجنين الفرة  
 وفي الجنين من رقيق ذكر  
 من قيمة الحياة نصف الشر  
 او عشرة ان كانت انثى ثم لا  
 كفاية اذا جئت قتلا  
 « باب ما يحدته الرجل في الطير »  
 لو زاد في النافذ شيئا لم يضرب  
 جاز وفي سواه اذن يا عتيد



١٧٥ وان يمت بساقط الاصدونه شخص فمقتله على العاقلة

كحلب مع الصخر والبرص والضم في البهم على المال قصر

ومن يضع بالوعة في الملك فلا ضمان لازم بالملك فصل في الحائط المائي

يضمن برب حائط قد قصرا في النقص اذا طوب ما قد مرا

وان يمل الدار جارف الطلب لذلك الجار لتقصه وجب باب جنابة الهيمة والجنابة عليها

بالانظار والوق والسوديب ما ائتلف لا ما ينضمها عطب

وساؤه من بعد ما ارسلها يضمن متلفا بغير فعلها

ودية في فارسين امطد على الذي يعقل كلا منهما

وما على رسل طير مفر ولا قلاب لم يسفها فاعلم

في عين شاذ اوشى فمقتله وفي بقره ربع القيمة وفي باب جنابة الملك والجنابة عليه

اذا جنى العبد خطا او دفعا ملكا براء او ارش ما قد منفا

لرباع او حر رقب ما علم بها فادنى الارش والسرقة

وان درى بغيره كربط عتق ذابقتل ذاب او شجه وكان ذاب باب القسامة

لو ادعى ولي موت قد قتل في قرية عليه صرة او قتلوا ما فعلا

حلف خمسين وان لم يكمل كررها عليهم وعقباوا

وما على المرأة والعبد قسم ولا على الفضل ولا المحنون ثم

ولو رب في دأشخص حلف ثم يديه عاقلوه فاعرفا

لو في سبيته على الركبان او مسج فهو على الجيران

او جامع او شارع مطال لا حلف والعقل بيت المال كتاب العاقل

وكل قتل موجب للدية بنفسه فهو على العاقل

وهم اولو الديوان للديوان والغيرهم قبيلة الانسان

وقاتل كواحد في المقيم تقسم في ثلاثة من العوم

الفرقة الشخص منهم درهم وثلاث في كل عام يقسم

خدا الاصل او الجوز

من الارض



٢٧٧  
لكن اذا ضاق قبيل القائل ضم اليهم اقرب القائل

ليس عليهم ما في العبد ولا  
صالحا وحمدا واعترا فاهملا  
« كتاب الوصايا »

تصح بالثلاث فقط وبالاول  
لغير وارث ولان قتل

والعريس لا الدين والصبى  
كذلك للمسلم من هي

وهي به عن دينه تفر  
وردها بعد الفتيان

ان لاقل الحمل منها قد طرع  
وتلك للحمل وبالحمل تصح

ويلزم استناؤه للحمل  
من امة او صبي جاز الرجل

« باب الوصية بالثلاث »  
ثلاث ولم تجز تقاسما

او خمس اذا بالثلاث والسبعة  
ثالثا الثلاث فقط بلا اذى

صح ان اوصى بثلاث الخ  
لوارث ولم يجز بالخط

صح بالنهم وجز والبيات  
لوارث وقال من سى لغيره

وثنائه فالثلث له لا اكثر  
والسبعة له فقط وان ثلثا  
اوصى

٢٧٨  
او صح له ثلث نفقة فذلك ثلثاه فالباقي له نفقة

ولرقيقا او ثيابا فله

وان يكن اوصى له بالف

ان كان اومن دينه حين الوفا

او صبي لاثني وواحد طهر

واذا نقل في نفسه بينهما

لوصيه اوصى بثلث ماله

لواثني السقم فيه او وصى

وان نفقت شي من الالف وقدر

ونفذ من ثلثه والزوج

« باب الوصية للاقارب »

الجار من لاصته في حارته

ثلث الذي هو يوصى لأكمله

من ثلث العتق له يستوفى

من ثلث العتق ما استوفى له فاعدها

ميتا حوى اليه نصيب من غير

فخصفه فقط لحي منها

يوصى اذا العتق لحي ارجاله

« باب العتق في الرضى »  
كذلك لو حاي من ثلث وجب

او صح بها للعتق فالعتق مرد

وهو والباقي يبيع

« باب الوصية للاقارب »

وصيه ذو محرم من ماله



واهل زوجته وآله هم اهل بيته الذي كان له

من رحم اقربهم في الرحم

لاولدهم ووالدين

صار الذي اعطاه للعين

نصف الخالية ونصفه لولد

يقسم لهم انشاهم كالذكر

كأرضهم من ذالعين يقسم

باب الوصية بالسكنى والمختار الثروة

وقد اورد ان في الثلث اذا

فالثلث للوصي له في المنفعة

او بعد عاده ما يشي بمحل

ان لم يؤبد في الحق النظم

والاقرباء هم ذوالالحارم

اولي اقلهم يكرت طنين

لاول عمات مع خاليف

وان يكن هم فقط في الثلث

لواولادهم لولد الآخر

والذي قل لواولية يسهم

باب الوصية بالسكنى والمختار الثروة

يصح بالتلفع الايض اذا

وان يعم المال هذا اجمع

وان يمت من قبل وصي يبطل

لا شيء للوصي له بالثمن

وهو لمن يوصى له بالخلعة ابد اول الاختلاف العلوة

ولا يقيد ذكره للابدية في الدرر والنفوس مع اولاد

باب وصية الذي

لوجعل الذي دورا بيضا في صفة ومات يورثني معا

وان يراد وصي لقوم بيضا صحت من التشفاع ما بينا

كبر من المتأمن العربي بالمال للمسلم والذمي

رد الوصي في حياة الموصي " باب الوصي "

عسا الرضا يرتد في الموصي

وان يمت فود ما قد قبلنا ثم رخص ما قد فعلنا

والعبد والكافر والتاسق لذي الوصي اليهم بدوا بمن أعت

اما ان الوصي الحر ممن يعجز فانه بأخر يعجز

وصي ان يوصي موصي غيره المندة عند الامام وعده

وفي الوصيتين اذا اطا انفرادا في الفعل واحد يكون فاسدا

لا الجواز وشراء اللص ورد مال المودع المعين

في الامل ولا يقيد

195

وهو



والافتصام وقضاء الدين ودفع ما اوصى به من عيال

كذلك اشارة حاجته الاطفال او قبض ما قد وهبوا من مال

وتثبت احواله بالمال ان كان خيرا ذاك في المال

فروعي التي في مال النبي اولى من الجد له من الاب

« فصل »

بانه اوصاه ايضا فدا ان الوصية لزيد هذا

الاذا ادعى به المشهود له كذلك الايمان في ذم الشك

او شهد الواثبات الصبر او بالذي للثقت الكبير

والفرار بعضهم لبعض شهادة الفعل بدليل تفي

وان يان ذلك في الرصيه ببيع فالرد للشراة

« كتاب الخنثى »

هو الذي فرج له وذرر والحكم بالبال فيما ذرر

وان يقول نكحها فالمعروف بالسبق في الاصح لا بالله

وان تساوي اذ ذاك مشكل بين النساء والرجال يجل

وطايعا لغة البلوغ يعتبر علامة الانثى به او الذكر

ويشترى لثنته بعض الاول من بيت مال لا يكون مقدما

ومن عن ابن ماث ثم خنثى فالارث في المصع مثل الانثى

« سائل شتى »

والكتب والارباب كالبيان ليكم لا يقتل اللسان

في البيع والشراء والطلاق والعقد للشكاح هو الضائق

كذلك في الايصار منه والقود ولم يجر ذلك في ومجوب حد

والحكم للوكيل في البنات ان ضمنه الطن مذكيارت

وهذا ما انفرد نظم الراملي ثم بعد الله ذى الفراضل

هذا او قد اصبحت ان امله بحاله نظما للثقة تكملة

ماتحدا وذاك في الفرائض ونزادته تركة للرافض

« كتاب الفرائض »

يبدأ بما علق بالايمان من تركاتها لغيره بحال

والرهن فالجهيز ثم الدين ثم با اوصى بثلث عي



ثم يدرت بعدها بالرحم او بنطاق او ولاد فاعلم

يسمى رقبته واختلاف دين او الدار وذات فيه الخلاف

« فصل في الفروض »

فان نصف فرض بنت اوتى ابن والاخت بنت على او على

ان الفردة الزوج ان فقد فرع يرث لليت ثم ان وجد

فرضه الزوج كما للزوج مع مع انشاء الفرض ذوى الوراثة

والثلاث فرض من قد ول والثمن فمهر اذا ما وبعط

من ذات نفس ولام ثلث مع فقد اخوة وفرع يرث

مع ولا الام ففرض هذين مع ولا الام ففرض هذين

واحد الزوجين فافهم نصب والثلث للباقي لام مع اب

والثمن فرض لاب والاول او ولد ابن وكذا الحاكم

الي اب وان علا كذا الام مع ذوى الدين الاخوة مع

وهو لنت الابن او بنات مع من علام من فقر البنات

كذا

كذا الاخت من اب فصلا عما مع شقيقه لمن قد فقد

ولاخ من امه ان فقد من شقيقه كما به النص ورد

وهو لجد او الجدات ان كن في القرب محاذيات

ويقسم النس على الصنفين ما بين ذات القرب والقرب

للعامة الميراث على يقد او ما بقى بعد فروض من وجد

الا بن اولى قاب فالجد فالأخ قابته فعم جد

ثم ابنه ثم ذو والولاء فعاصب لهم على الولاء

وابه استقدم لهم بالجهة ثم يقرب بعدها فالقوة

ومن لها النصف او الثلث قد عصبت بالأخ لا بالباقي

الا ابنه ابن عصبت بالدار ان لم يكن فرض لها بحاصل

والاموات لا لام مع بنات او بنت ابن معهن عصبات

وستة حرمانهم لا محجب زوجان وابن وابنة ام اب

في الاصل قابته

في الاصل في النصيب بالجهة

195

فصل في المحب



هذا الأصل واجبنا  
بالأب والابن وابن الأب

ثم ابن ابن ابن صلب اجد  
واجب احبابي وابن اب  
الامام باقر عليه السلام  
وبنت الابن واجب بالابوين  
ان لم يصبه وبالام اجد  
وان تكن هي من المحدثات  
ويجب النكاح من ادله به  
ويجب المحرم بالتحريم كاتم  
الوجوب الام الى السدس ولا  
يخالف الدار له من قدر او اوا

فصل  
وحكم ارض كافر بالنسب  
لا يباح محرم كالنفس  
والام والمخاله او كالأخت

هذا الأصل واجبنا  
بالأب والابن وابن الأب

وله الزنا او اللعان  
للحمل او قطن نصيب الفل  
لا ارض بين المالكين بفرق  
فصل في ذوى الارحام  
ولا تراث لذوى الارحام  
الامع الزوجين او أحدهما  
وأرضهم في البعد والتقرب  
ترجيحهم في القرب في المنة  
وفي اختلاف القربى من أبه  
يدلي كائن من يوم انتسب

باب خارج الفروض  
فالصنف من اثنين ثم الثلث من  
كذلك الثمن من الثمان  
سبعة كالربع والسدس زنى  
وغیرها مخرجة مع ثانی



فالربع والدرهم من اثني عشر

اعداد هذه سبعة اصول

فتة تبلغ قدر العشرة

والقول في اثني عشرة بالوتر

واربع العشر قد تقول

ومع كل وارث ان القسم

وان يكن كسر على صنف له

مقتبان وذافي الاصل

واحد الاضراس ان تأملت

والوفق في الكامل ان توافق

فراخرب الحاصل في ذالاصل

فصل

ملا من  
"عادم لرد"

« فصل في الرد »

والرد في الفضل لاهل الاسم

واذ يكون من عليه الرد

كثل بنتين أو اختين وأن

ولومع الاول من ليس يرد

ولومع الصنفين من لارده

فصل في المناسحات

واذ يموت البعض قبل القيمة

واجعل له مسئلة اخرى كما

فان سهاه عليه اقسمت

اولا في الاول ما ضربين ان وافقت

واخذ ب سهام الوارثين قبلا

بالنقط لا الزوجين فيه فالعلم

صنفان رؤسهم قد ردت

يزد من سهمهم ذاك الذين

يعطى له الباقي بتصح العدر

يقسم بالية تلك المسئلة

فصل في المناسحات

فالمطوع والمطوع كلاسهم

مر على الوضع الذي تقدم

صحت من الاولى التي قد علمت

وفقا والاكمل ان يابنت

بما به كنت منبت الاصل



واسمهم العقبى بوقى الاوله  
تضرب او في كل تلك المسئلة

وربنا أعلم بالصواب  
هذه اتمام تحفة الملائك

وذلك في الحادي مع التينا  
اياتها القان مع خمسينا

وجيزه اللفظ انت صيفه  
من بعد ما يتبين مع الف سنة

لا للفحول من فوى الحال  
نافعة لمبتدي الرجال

والمحمد لله على الانعام  
تختم ما عني من التظام

على النبي المصطفى الكريم  
واقبل الصلاة والتسليم

والال والاصحاب والاتباع  
الهم الى يوم دعاء الداعي

عند هذه النظرة وهو كتاب  
من هذه النظرة في كل الاعمال

لا تبت اية هذه النظرة في ملك  
الشيخ ما تاتته



195

ربك انت غفرته له وهو الرحيم  
الشيخ محمد حبيب الله الشافعي رحمه الله

قنطري اللهم اريد من  
نشر العلوم بالامان الطمأنينة

مع الراحة القدي من الامتحان  
غيا لنا ليق لنا الجلال

والتحيز اللهم من شرور  
دهر من مع الوفران والسرور

واضمي اللهم بالاركان  
الحقار سيد الوادي العذابي

هذا الوياني وحدث عن نسخة الشيخ حبيب الله  
نظم احمد القريني كتابه في المعاني في شرح النعمان

واعلم يا الله لا لا طهر  
من ذاك ان من ادم حذر

ومشاهد النبي في المنام  
او ترار خيره للاهتام

ولكي من اسسه لدر  
من يفر من بصر من البقا

وكان حذر من شرور الما  
من الشياطين وحين الحاسد

منها يكن مصحوبة فابله  
لم تر من قبل من با فله

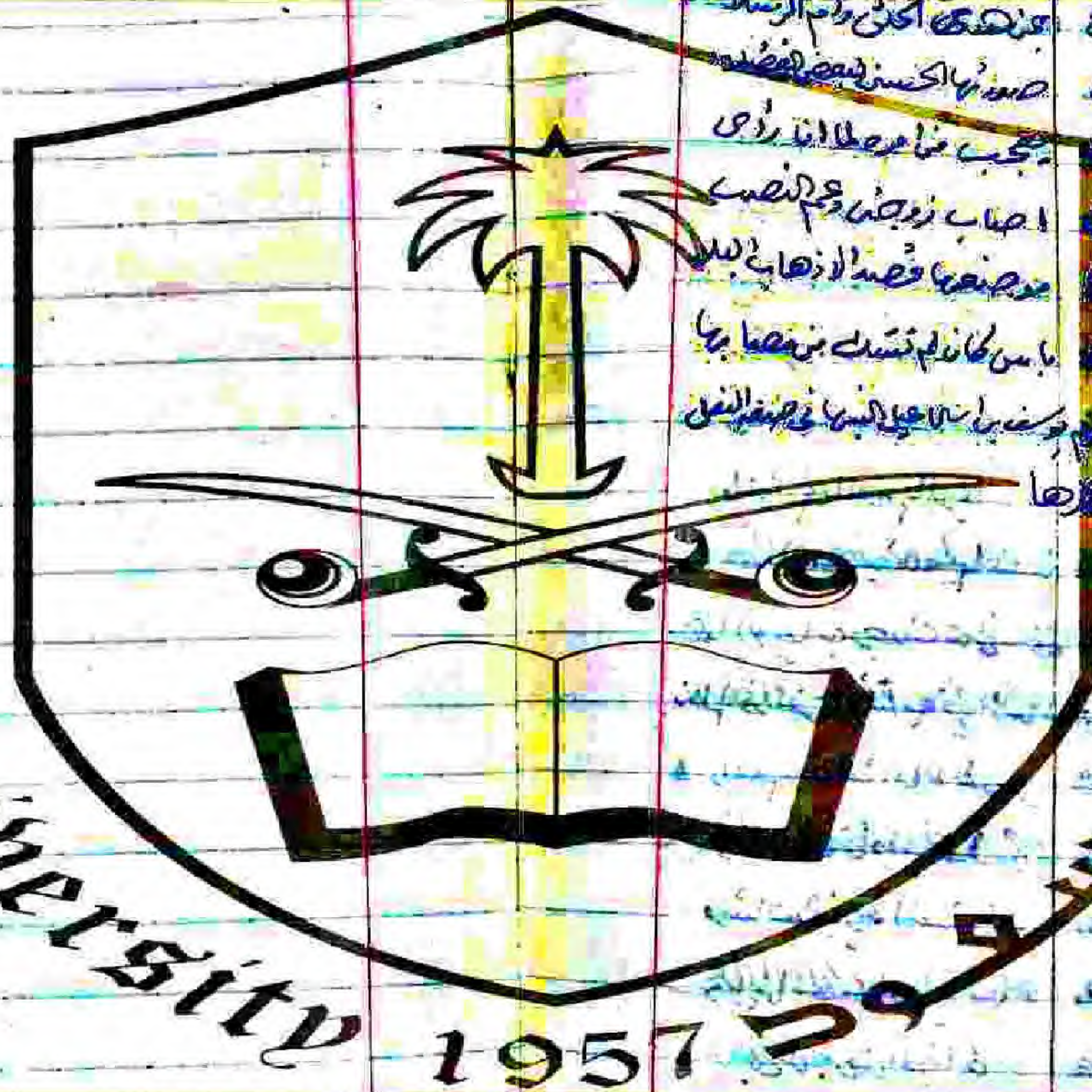
وان يفر من وضع اودار  
امن من نهب وحر في غار

ومساعدة الامان من له لزم  
ولم يكن خطا يمشي في زم

ومن تر من به مصرح  
باسم الرسول في السور النجا



King Saud University



وكتبه له وقد هوى ترسله  
 ليكن بعض الفضل قد صلا  
 فيفد علة افي وانتهى  
 فقال ماذا لك فقال رجب  
 قاله فالهت له رجب على  
 من الاله رجب فاهم على  
 او رجب فاهم الاله رجب  
 رجب رجب فاهم الاله رجب

Copyright © King Saud University



مكتبة المصطفى الإلكترونية

[www.al-mostafa.com](http://www.al-mostafa.com)

[www.مكتبةالمصطفى.com](http://www.مكتبةالمصطفى.com)

Source / المصدر :



KING SAUD  
UNIVERSITY

<http://makhtota.ksu.edu.sa>